E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/47
29 January 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة

تقرير السيد ييرجي دينستبير، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
خلاصة			٣
مقدمة		١-٤	٦
أولا-	البوسنة والهرسك	٥-٣٨	٦
	ألف- نظرة عامة	٦-٧	٧
	باء- الحالة العامة لحقوق الإنسان	٨-١٠	٧
	جيم- الحق في العودة وفي الملكية	١١-١٤	٨
	دال- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتمييز	١٥-٢٣	٩
	هاء- العنف والاتجار القائمان على نوع الجنس	٢٤-٢٩	١٢
	واو- الاستنتاجات والتوصيات	٣٠-٣٨	١٣
ثانيا-	جمهورية كرواتيا	٣٩-٧٤	١٤
	ألف- مقدمة	٣٩-٤٠	١٤
	باء- جرائم الحرب	٤١-٥٢	١٥
	جيم- العودة	٥٣-٥٧	١٨
	دال- التعاون التقني	٥٨-٥٩	٢٠
	هاء- الأشخاص المفقودون والمحتجزون	٦٠-٦٢	٢٠
	واو- الأمن	٦٣	٢١
	زاي- المهاجرون غير الشرعيين	٦٤	٢١
	حاء- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية	٦٥-٦٦	٢٢
	طاء- قضايا نوع الجنس	٦٧	٢٢
	ياء- الاستنتاجات والتوصيات	٦٨-٧٤	٢٣
ثالثا-	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٧٥-١٢٦	٢٤
	ألف- مقدمة	٧٥-٧٧	٢٤
	باء- ملاحظات عامة	٧٨-٨٤	٢٤
	جيم- التطورات في صربيا منذ الانتخابات	٨٥-٨٨	٢٧
	دال- الأقليات القومية	٨٩-٩٠	٢٨
	هاء- السجناء السياسيون والمفقودون	٩١-٩٣	٢٨
	واو- الأزمة في وادي بريسيفو	٩٤-٩٧	٢٩
	زاي- التطورات في الجبل الأسود	٩٨-١٠٤	٣٠
	حاء- التطورات في كوسوفو	١٠٥-١٢٠	٣٢
	طاء- الاستنتاجات والتوصيات	١٢١-١٢٦	٣٦

خلاصة

قـــدم السيد ييرجي دينستبير، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية، هذا التقرير الذي يغطي التطورات التي شهدتها المنطقة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وسوف يستكمل هذا التقرير بتأوين له عند تقديمه إلى اللجنة في ربيع عام ٢٠٠١.

ويؤكد المقرر الخاص أهمية تناول بعض المشاكل الرئيسية في البلدان المشمولة بولايته من منظور إقليمي. ومن الأفضل الانطلاق من منظور إقليمي في معالجة بعض المسائل المشمولة بهذا التقرير ومنها عودة اللاجئين وما يتصل بها من قضايا الملكية، والاتجار في البشر، والدعاوى القضائية والعفو فيما يتعلق بالحرب (لا سيما من حيث تأثيرها على عودة اللاجئين والمشردين). ويشير المقرر الخاص إلى أن لجنة حقوق الإنسان قد ترغب في النظر مجددا في بعـــض جوانب ولايته بحيث يتمكن من إجراء تحليل أفضل للقضايا الهامة في مجال حقوق الإنسان التي تشمل أكثر من دولة واحدة.

البوسنة والهرسك

يلاحـــظ المقـــرر الخاص مرة أخرى عدم حدوث تغير أساسي أو إحراز تقدم كبير يذكر بصدد احترام حقـــوق الإنسان وسيادة القانون. ولا يزال يسود البلد جو من الشعور القومي والتعصب كما يتبين من الحملة الانتخابية التهجمية في تشرين الثاني/نوفمبر. ومقارنة بالتغيرات المثيرة في جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية في العام ٢٠٠٠ يعتبر التغير في البوسنة والهرسك حاليا تغيرا بطيئا جدا.

أمـــا دور الشرطة، كوكلاء للدولة، في ضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان فلا يزال دورا مهما أهمية حـــيوية. غـــير أن إصلاح الشرطة يسير ببطء وترد تقارير عديدة عن غياب السلوك المهني بسبب التحيز الإثني. وإضافة إلى ذلك، لا يزال الافتقار إلى السلوك المهني وإلى قضاء مستقل شاغلا رئيسيا.

أما في الجانب الإيجابي فيوجد اتجاه مستمر نحو المزيد من تنفيذ قرارات مؤسسات حقوق الإنسان، بما فيها غـــرفة حقوق الإنسان، وأمانة المظالم، وأمانة المظالم الاتحادية. بل باتت تنفذ أخيرا التوصيات والقرارات المتعلقة بـــبعض القضـــايا الحساســـة من الناحية السياسية. وقد عين في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ أول ثلاثة أمناء للمظالم في جمهورية صربسكا.

ولا يـــزال الشـــاغل الرئيسي في البوسنة والهرسك هو عودة اللاجئين والمشردين. فلا يزال الأمن عاملا رئيســـيا يعرقل عودتهم في بعض مناطق البلد. ومن العوامل الأخرى التي تؤخر عودتهم العراقيل التي تعترض تنفيذ

قوانين الملكية، والنقص في المرافق الأساسية، والنقص في فرص العمل، والصعوبات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والرعاية الصحية، والتمييز. أما مسألة إدامة العودة، لا سيما من حيث احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فهي مسألة تشكل شاغلا رئيسيا للمقرر الخاص وهي محور رئيسي من محاور تقريره.

أما الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الدعارة القسرية يعتبر انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، وهو انتهاك يرتكب حاليا في البوسنة والهرسك. وأصدر مجلس الوزراء قرارا ينشئ بموجبه فريقا عاملا على مستوى الدولة لوضع خطة عمل وطنية بشأن هذه المسألة. ويعرب المقرر الخاص عن تشجيعه وتأييده للتدابير التي اتخذها الحكومة.

جمهورية كرواتيا

يدرك المقرر الخاص الإنجازات الإيجابية التي أحرزتها حكومة كرواتيا في الأشهر الأخيرة في عدد من المجالات الرئيسية. غير أنه يعرب عن استمرار شعوره بالقلق البالغ إزاء عدم مراعاة المساواة في تطبيق سيادة القانون، وإزاء تسييس السلطات القضائية المحلية كما يتبين من التصعيد الحاد في اعتقالات المواطنين الكروات من الإثنية الصربية بتهمة ارتكاب جرائم الحرب. ويلاحظ أن عمليات الاعتقال هذه تؤثر كثيرا في عودة اللاجئين.

ويثني المقرر الخاص على التزام الحكومة المعلن باحترام حق اللاجئين والمشردين داخليا في العودة إلى بيوتهم، ولكنه يلاحظ أن هذه العودة لا تزال تواجه عراقيل عديدة. وأما المسألة الرئيسية، وهي مسألة حقوق الملكية، لا سيما الحق في الاسترداد واستعادة الحق في استئجار العقار أو شغله فلا تزال تؤخر عملية العودة.

ويعرب المقرر الخاص عن تأييده لمشاريع التعاون التقني الجارية التي تخططها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كرواتيا في العام ٢٠٠١ وذلك بالتشاور مع الحكومة، ويلاحظ أن المشاريع التي تشدد على التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان يمكن أن تكون ذات قيمة عظيمة للمجتمع الكرواتي بوجه عام.

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

يشير المقرر الخاص إلى أن الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ شهد عددا من التغيرات السياسية المثيرة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ويأمل في أن تؤدي إلى تحسينات هامة في حالة حقوق الإنسان في المنطقة في السنة القادمة. وكان التطور الأهم هو الانتخابات الرئاسية في ٢٤ أيلول/سبتمبر التي أنزل فيها مرشح المعارضة الديمقراطية في صربيا فويسلاف كوستونيتسا هزيمة بسلوفودان ميلوسوفيتش وفتح الباب أمام التحول الديمقراطي في صربيا. وفي كوسوفو، أدت الانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر بإشراف بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو إلى فوز مرشحين معتدلين لشغل غالبية المناصب المحلية.

أما فيما يتعلق بصربيا فإن المقرر الخاص يدرك الجهود الشـــجاعة التي بذلتها بفعالية الأحزاب الســـياسية المعارضة لنظام ميلوسيفيتش وكذلك جهود الشعب الصربي الذي أدت احتجاجاته المثيرة في الشوارع إلى ضمان نتيجة نزيهة للانتخابات. غير أن المقرر الخاص يلاحظ أن انتصار الرئيس كوتسونيتسا ليس إلا الخطوة الأولى في اتجاه التغير الديمقراطي السلمي. ولا تزال تنتشر في طول يوغسلافيا وعرضها مشاكل حقوق الإنسان المثيرة للقلق البالغ.

وفي صـــربيا (باســـتثناء كوسوفو) لم تحل بعد قضايا العديد من الأفراد الذين اعتقلوا أو الذين يخضعون للمحاكمة بسبب آرائهم السياسية في أثناء سنوات حكم ميلوسيفيتش، كما لا يزال في السجن أو لا يزال يواجه احـــتمال المحاكمة المئات من السجناء السياسيين من ألبان كوسوفو والآلاف من الصرب الذين عارضوا الخدمة العسكرية أو فروا من قوات الأمن. ولا تزال الأقليات القومية في صربيا والجبل الأسود تعاني من التمييز. ولا يزال النشاط الإجرامي المنظم، لا سيما الاتجار في النساء، مشكلة خطيرة. وفي كوسوفو، لا يزال العنف ضد الصرب وغيرهم من الأقليات الإثنية يغذي التوتر، فيما زادت أعمال الاعتداء والاغتيال السياسي في أوساط ألبان كوسوفو منذ إجراء الانتخابات البلدية. وإضافة إلى ذلك، لا يزال سير القضاء ونظام السجون أبعد ما يكون الابتعاد عن المعايير الدولية المقبولة.

وتواجه جمهورية يوغسلافيا الاتحادية أيضا تحديات اقتصادية وإنسانية خطيرة. ويحث المقرر الخاص المجتمع الـــدولي على مضاعفة جهوده الرامية إلى ضمان تلبية الحاجات الإنسانية في هذا البلد تجنبا لوقوع أزمة وتوفيرا لوقت كاف تستطيع فيه الحكومة الاتحادية والحكومة الصربية الجديدتين إنشاء مؤسسات ديمقراطية عاملة.

مقدمة

١- يقدم السيد ييرجي دينستبير ، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية هذا التقرير الذي يغطي الأحداث التي شهدتها المنطقة المشمولة بولايته في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وسوف يستكمل هذا التقرير بتأوين له في موعد تقديمه إلى اللجنة في ربيع عام ٢٠٠١.

٢- يود المقرر الخاص أن يثني بصفة خاصة على المكاتب الميدانية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في سراييفو وزغرب وبلغراد وبود غوريتسا وبريشتينا. ويقدم موظفو المفوضية الميدانيون مساعدة قيمة إلى المقرر الخاص في جمع المعلومات وتحليلها، وإعداد تقاريره، وتنظيم بعثاته إلى المنطقة. ويعرب عن امتنانه للحكومات التي قدمت المساعدة المالية للأنشطة الميدانية للمفوضية في عام ٢٠٠٠ ويحث بشدة على مواصلة تقديم هذه المساعدات في عام ٢٠٠١ الذي سيكون عاما حاسما في جنوب شرق أوروبا.

٣- وشدد المقرر الخاص على أهمية تناول بعض المشاكل الرئيسية في البلدان المشمولة بولايته انطلاقا من منظور إقليمي. ويذكر أن ذلك كان واحدا من الأسباب الرئيسية لوضع ميثاق الاستقرار. وأفضل معالجة لعدد من المسائل المشمولة في هذا التقرير هي معالجتها من منظور إقليمي، ومن هذه المسائل عودة اللاجئين وما يتصل بها من قضايا الملكية، والاتجار في الأشخاص، والمقاضاة والعفو بصدد الحرب (لا سيما من حيث تأثيرها على عودة اللاجئين والمشردين). ويؤكد المقرر الخاص أن هذه القضايا تخضع لمبادئ حقوق الإنسان ذاتها في جميع البلدان الثلاثة المشمولة بولايته، وأن حلها يمكن أن يفيد بالتالي من اتباع نهج إقليمي متسق.

٤- ولذلك يشير المقرر الخاص أن لجنة حقوق الإنسان قد ترغب في النظر من جديد في بعض جوانب ولايته بهدف تمكينه من إجراء تحليل أفضل لقضايا هامة من قضايا حقوق الإنسان التي تتخطى الحدود الدولية. وقد يكون من المفيد النظر في سبل لتيسير وضع منظور إقليمي إضافة إلى النهج القطري الأقرب إلى النهج التقليدي.

أولا - البوسنة والهرسك

٥- وقد سافر المقرر الخاص في بعثة إلى البوسنة والهرسك في الفترة من ١١ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وفي أثناء زيارته إلى سراييفو وموستار التقى ممثلين عن المنظمات الدولية والمجتمع المدني، وكذلك ممثلين عن السلطة القضائية، بغية تكوين صورة كاملة لحالة حقوق الإنسان. وإضافة إلى ملاحظاته هو، واصل المقرر الخاص تلقي معلومات عن حالة حقوق الإنسان بصورة منتظمة من العملية الميدانية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك.

ألف – نظرة عامة

٦- ذكر المقرر الخاص في تقريره السابق إلى لجنة حقوق الإنسان أن البوسنة والهرسك لا تزال منقسمة على أسس إثنية وأن انتهاكات حقوق الإنسان فيها مستمرة بدرجة كبيرة، لا سيما انتهاكات حقوق الملكية والعودة. ولا بد له من أن يكرر القول بعد مرور سنة على تقديم تقريره السالف بأنه لم يحدث تغير كبير أو لم يحرز تقدم كبير يذكر في احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا يزال السبب الرئيسي لهذه الحالة غير المرضية هو العراقيل التي يقيمها عمدا أولئك الممسكون بالسلطة في البوسنة والهرسك. وقد أثارت الانتخابات البلدية التي أجريت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ شعورا بالتفاؤل الحذر لدى المراقبين الدوليين بسبب ما أحرزته القوى غير القومية من مكاسب في تلك الانتخابات، لا سيما في أجزاء من اتحاد البوسنة والهرسك. غير أن نتائج الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ التي نظمتها وأشرفت عليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال بعثتها في البوسنة والهرسك كانت نتائج دون توقعات المجتمع الدولي واعتبر النجاح الذي حققته الأحزاب القومية تراجعا كبيرا.

٧- لا يزال يسود في البلد جو قومي كما تبين من الطابع العدائي للحملة الانتخابية في تشرين الثاني/نوفمبر. ومقارنة بالتغيرات المثيرة في جمهورية كرواتيا وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عام ٢٠٠٠، يجري التغيير في البوسنة والهرسك في الوقت الحاضر ببطئ نسبي. وربما ليس ذلك مثيرا للدهشة نظرا إلى كون قطاعات واسعة من السكان قد تأثرت بالحرب ولا تزال، ونظرا لكونها بالتالي عرضة للتأثر بالشعارات القومية. أما البيئة السياسية والإطار الدستوري والقانوني المعقد وتفكك مؤسسات الدولة فلا تزال تعتبر العوائق الرئيسية في سبيل أي تغيير حقيقي في البوسنة والهرسك. وإضافة إلى ذلك، فإن الفساد والجريمة المنظمة ينهكان المجتمع ويحولان دون التنمية السليمة للاقتصاد. ومن القضايا الرئيسية أيضا في عام ٢٠٠٠ الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا الغربية عبر البوسنة والهرسك والاتجار بالبشر.

باء – الحالة العامة لحقوق الإنسان

٨- أوجز المقرر الخاص في تقارير قدمها سابقا النواحي الرئيسية المثيرة لقلقه في مجال حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. ولا تزال هذه النواحي المثيرة للقلق قائمة. ولا يزال دور الشرطة، كوكلاء للدولة، في ضمان الحماية الفعالة لحقوق الإنسان دورا مهما أهمية حيوية. فرغم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لإعادة تنظيم الشرطة المحلية فإن قوات الشرطة لا تزال تتألف من إثنية واحدة في معظم المناطق ولا تزال فعاليتها متدنية في اكتشاف الجريمة والتحقيق فيها والرد عليها. ولا يزال عدم وجود سلطة قضائية عاملة ومستقلة شاغلا رئيسيا آخر. ولا تزال مراكز القوى السياسية تتدخل تدخلا قويا في وكالات إنفاذ القانون وفي القضاء. أما برنامج تقييم نظام القضاء في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك الذي يستعد لإغلاق أبوابه في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ فقد عمل طوال فترة سنتين على رصد وتقييم نظام المحاكم. وتفيد استنتاجاته الرئيسية بأن نظام القضاء برمته متعطل من النواحي السياسية والمهنية والتنظيمية. وأما مهمة اللجنة القضائية المستقلة التي تخلف برنامج تقييم نظام القضاء فسوف تكون مهمة صعبة هي تنفيذ الإصلاحات القضائية اللازمة.

٩- وفي الجانب الإيجابي، استمر الاتجاه نحو المزيد من تنفيذ قرارات غرفة حقوق الإنسان، وأمانة المظالم (أمين المظالم سابقا)، وأمانة المظالم الاتحادية في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير. وبدأت تنفذ في الوقت الحاضر حتى التوصيات والقرارات المتعلقة بقضايا حساسة سياسيا مثل قرار إعادة بناء المسجد المدمر في بانيا لوكا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، عين أول ثلاثة أمناء مظالم لجمهورية صربسكا في ما يعتبر مؤسسة مظالم متعددة الإثنيات. واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قدمت الشكاوى الأولى إلى هذه المؤسسة الجديدة وسوف يجري التحقيق فيها.

١٠- ولا يزال الشاغل الرئيسي في البوسنة والهرسك هو عودة اللاجئين والمشردين، ولا يزال الأمن عاملا رئيسيا يعرقل العودة في بعض أجزاء البلد. فمنذ آذار/مارس ٢٠٠٠ أبلغت قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة بما يزيد على ٣٠٠ حادثة متصلة بالعودة أفلت فيها من العقاب مرتكبو اعتداءات بدافع إثني على العائدين أو ممتلكاتهم، وهذا الإفلات لا يزال يمثل القاعدة وليس الاستثناء. ومن العوامل الأخرى التي تؤخر عودة الأقليات العراقيل التي تعترض تنفيذ قانون الملكية، وقلة المرافق الأساسية، وقلة فرص العمل، وصعوبات الحصول على المعاش التقاعدي والرعاية الصحية، وقلة مرافق التعليم، والتمييز. وقد عجزت السلطات بجميع مستوياتها عن إيجاد ظروف تساعد على العودة المستدامة التي تعتبر مطلبا من المطالب الرئيسية في اتفاق دايتون. ويرى المقرر الخاص أن مسألة العودة المستدامة هي مسألة في غاية الأهمية وبالتالي تشكل المحور الرئيسي لهذا التقرير.

جيم - الحق في العودة وفي الملكية

١١- وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان لا يزال يوجد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ نحو ٧٩٣ ٠٠٠ مشرد داخلي في البوسنة والهرسك و٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ بوسني في الخارج. وبموجب القوانين الجديدة للاجئين والمشردين داخليا، ينبغي لجميع الأشخاص المشردين التقدم بطلب جديد للمحافظة على وضعهم (كأشخاص مشردين). وعملية إعادة التسجيل هذه التي كان يتوقع صدور نتائجها في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ يتوقع أن تحدد على نحو أدق العدد الحالي للأشخاص المشردين وكذلك تطلعاتهم إلى المستقبل. ويرجح أن يكون عددهم أقل قليلا من العدد الذي أوردته المفوضية، وقد يعلن كثير من الأشخاص المشردين داخليا/اللاجئين أنهم ما عادوا يرغبون في العودة إلى بيوتهم التي كانوا يسكنون فيها قبل الحرب.

١٢- يلاحظ المقرر الخاص أنه بعد مرور خمس سنوات على اتفاق دايتون لا يزال يوجد لاجئون تدعو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى استمرار الحماية الدولية لهم. ومن هؤلاء اللاجئين العائدون من الأقليات والحالات الإنسانية (مثل ضحايا العنف والشهود عليه)، والشهود الذين يمثلون أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والأفراد الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة. وكذلك ينبغي أيضا توفير الحماية والرعاية للأشخاص المشردين داخليا ممن يصنفون في الفئات التي حددتها المفوضية.

١٣- وقد مضى حتى الآن أكثر من سنة على وجود ما فرضه الممثل الخاص في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ من تعديلات لقوانين الملكية للتنسيق بين قوانين الكيانين. ورغم وجود هذا الإطار القانوني التمكيني وما بذل من جهود قوية وأنفق من موارد ضخمة للرصد والإنفاذ، فإن التقدم المحرز في هذا المجال لا يزال غير مرض.

١٤- وفي أثناء الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، شهدت نسبة استعادة الملكية ارتفاعا ضئيلا من ٢١ إلى ٢٤ في المائة في الاتحاد، ومن ٩ إلى ١٠ في المائة في جمهورية صربسكا، بينما ارتفعت النسبة الإجمالية في البلد من ١٥ إلى ١٨ في المائة. ويوجد شاغل خطير آخر هو عدم قيام المسؤولين عن الإسكان رسميا إلا بالقليل جدا لتحديد سكن بديل بما في ذلك السكن الطارئ لأولئك الذين هم بحاجة إليه والذين لهم حق قانوني في المسكن. غير أن القانون واضح: إن تقصير سلطات الإسكان عن الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد لا ينبغي له أن يؤخر الإجلاء. ولم تقم سلطات الإسكان إلا في عدد قليل من البلديات باتخاذ خطوات مناسبة لتوفير مسكن بديل لأولئك الذين يواجهون الإجلاء خلال أشهر الشتاء القادمة. وكإجراء عاجل للغاية، ينبغي للمسؤولين المحليين أن يتخذوا خطوات حاسمة وواضحة لتحديد واستخدام جميع الشقق المملوكة للمجتمع والتي ليست موضع مطالبة باعتبارها سكنا بديلا. وعدم القيام بذلك يشكل دليلا آخر على أن السلطات المحلية تفضل إيجاد أعذار بدلا عن القيام فعلا باحترام القانون وتنفيذه أو تقديم المساعدة لأحوج المواطنين وأكثرهم تعرضا للأذى.

دال - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتمييز

١٥- انعكاسا لانقسام البلد إلى ثلاث مناطق إثنية منفصلة تستمر انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدوافع إثنية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. بل تشتد صعوبة مكافحة هذه الانتهاكات بفعل اتصالها اتصالا جوهريا بأشكال مختلفة من أشكال الفساد. وفيما ركز المجتمع الدولي على قضايا الملكية وعلى إصلاح القضاء والشرطة، أهملت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لا تقل عن ذلك أهمية، بل ورغم تأثيرها في بعض الحالات على الحق في الحياة، لا سيما لأشد الفئات تعرضا للأذى.

١٦- ولا مبالغة في القول إن الحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هو مجرد استمرار لسياسات التطهير العرقي. وفي المناطق التي لم يعد الأمن فيها مهددا يشكل هذا الحرمان إعاقة واضحة للعودة المستدامة. وكثيرا ما

تستخدم الحجج الاقتصادية في دحض ما يعرب عنه من قلق إزاء انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولكن المشاكل في البوسنة والهرسك لا يمكن تفسيرها تفسيرا اقتصاديا وماليا تبسيطيا. ولا ينبغي للحالة الاقتصادية أن تحول دون حماية المجتمع الدولي والمجتمعات المحلية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ودون مكافحتها لجميع أشكال التمييز. وهذا قول صحيح خاصة وأن تعطل الاقتصاد ناتج إلى حد كبير عن سياسات التقسيم الإثني. وليس التلاعب بعملية التخصيص إلا مثالا واحدا على ذلك. ورغم أهمية هذا الجزء من عملية الإعمار يبدو أن المجتمع الدولي قد تجاهل هذه المشكلة الأساسية.

١٧- ومن بين الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي استمرار الحياة الاقتصادية في البوسنة والهرسك. وتعتبر عملية التخصيص أداة رئيسية من أدوات التعجيل في الانتقال إلى اقتصاد السوق واجتذاب الاستثمار في بلد يرزح تحت العبء المزدوج للتراث الشيوعي والخراب الذي خلفته الحرب. غير أنه لا ينبغي الاضطلاع بهذه العملية بأي ثمن وبدون رصد دقيق لها. وبوجه عام يوجد على ما يبدو سوء فهم للواقع المعقد في البوسنة والهرسك مما يترك آثارا خطيرة، لا سيما من حيث تعزيز التمييز والانقسام الإثني.

١٨- وبعد مضي خمس سنوات على اتفاق دايتون لا يزال التمييز على أساس الإثنية والرأي السياسي ونوع الجنس مشكلة من المشاكل الأساسية في البوسنة والهرسك. وتزداد أهمية هذه المسألة فيما يحاول المجتمع الدولي أن يدفع في اتجاه التعجيل في عملية إعادة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. فالعودة ليست منطقية إلا في حالة قابليتها للاستمرار. وحالما يتم التغلب على العراقيل المعروفة المتمثلة في سوء الحالة الأمنية وصعوبة استعادة حيازة الممتلكات يصبح الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أمرا مهما أهمية رئيسية. ولسوء الحظ، يجد الكثير من العائدين أنفسهم في ظروف متقلبة للغاية، لا سيما في المناطق والمواقع الريفية التي يشكل العائدون فيها أقلية صغيرة (خاصة في شرقي جمهورية صربسكا وفي بعض المناطق التي يسيطر عليها كروات البوسنة). ويصح هذا القول خصوصا على فئات العائدين الأشد تعرضا للأذى، بمن فيهم المسنون والمرضى والمعوقون والمقيمون في المراكز الجماعية.

١- حقوق العمالة

١٩- في خريف عام ٢٠٠٠، اعتمد البرلمان الاتحادي تعديلات لقانون العمل، فيما سنت جمعية جمهورية صربسكا قانونا جديدا. وهذه النصوص، التي تأخذ بمعايير دولية بفعل ضغوط المجتمع الدولي في الغالب، تتضمن حقوقا معززة للعمال والنقابات وتحظر التمييز على أي أساس كان في علاقات العمل. والأخذ بمبادئ عدم التمييز يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام. أما تنفيذ ذلك فسوف يكون أمرا أصعب، كما في جميع الأحوال.

٢٠- ويوجد مشروع لتعزيز مبادئ الاستخدام التريه ومنع التمييز، وضعته أوساط حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، يشمل تنظيم حملة إعلامية بشأن ممارسات العمالة ورصدها. والغرض من هذا المشروع هو ضمان تطبيق معايير العمل الدولية تشجيعا لسياسات العمل التريهة التي تقوم على أساس الجدارة، وتشجيع السلوك المسؤول في الأعمال التجارية. ولا ينبغي لهذا النوع من المشاريع أن يكون رادعا للاستثمارات الأجنبية بل عنصرا حاسما في التكامل مع أوروبا في نهاية المطاف. وتتمشى فلسفة هذه المشاريع مع الاتجاه الذي يربط بين المشاريع التجارية وحقوق الإنسان.

٢- المعاشات التقاعدية والصحة

٢١- رغم إنجاز بعض التحسينات الهامشية لا يزال الحصول على المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية أمرا إشكاليا. أما الاتفاق الذي أبرم في آذار/مارس ٢٠٠٠ بين صناديق المعاشات التقاعدية الرئيسية الثلاثة فتتيح في نهاية المطاف دفع المعاشات التقاعدية في مكان العودة من صندوق المعاشات التقاعدية الأصلي (وذلك من خلال مستندات صرف بريدية). غير أنه نظرا إلى أن المساهمات في التأمين الصحي لا تزال ترتبط بالمكان الذي تدفع فيه المعاشات التقاعدية (أي الكيان الأصلي لها)، فإن العائدين يحرمون في أحيان كثيرة من حقهم في الحصول على الرعاية الصحية. ومما ينطوي على مشاكل أيضا تنفيذ اتفاق آذار/مارس. فجمهورية صربسكا مثلا تفتقر إلى نظام مصرفي يتيح الدفع خارج إقليمها. ونتيجة لذلك، ورغم وجود ذلك الاتفاق، لا يزال العائدون يتلقون معاشاتهم التقاعدية في الكيان الذي شردوا منه. ونظرا إلى الحالة الاقتصادية الحرجة فإن صناديق المعاشات التقاعدية في الكيانين تميل إلى عدم دفع مساهماتها لصناديق التأمين التي أصبحت بالتالي على حافة الإفلاس.

٢٢- ويؤدي نظام الصحة الحالي إلى زيادة الفوارق لأنه مقسم تقسيما كبيرا ويعكس التقسيمات الإدارية المنصوص عليها في اتفاق ديتون. فقانون التأمين الصحي في الاتحاد يحيل معظم مسؤوليات التمويل على الكانتونات. وفي الممارسة العملية، تفتقر صناديق التأمين المحلية إلى التجميع الكافي للمؤمن عليهم بهدف توفير الرعاية الصحية بكفاءة، فتكون أفقر الكانتونات عرضة على نحو لا تناسب فيه للأحداث التي تقع في باب "الكوارث" مثل تفشي الوباء. ومما يثير القلق الشديد كون تنظيم التأمين الصحي الحالي لا يتوقع إمكانية حصول أصحاب المعاشات التقاعدية الذين يعودون إلى كياناتهم الأصلي على الرعاية الصحية، مما يميل إلى ردع العودة.

٣- المرافق العامة

٢٣- يحرم كثيرون من العائدين والمعرضين للأذى من الاستفادة من المرافق العامة مثل المياه والكهرباء والغاز. واعتبرت فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ تناول هذه المسألة أمرا ذا أولوية عالية، ولكن لم يتخذ أي إجراء فعال للحؤول دون وقوع حالات الإساءة واتخاذ إجراءات تعسفية، أو لرصد الحالة على

أرض الواقع. وهذه الحالة مستمرة رغم المعرفة الكبيرة بهذه المشكلة بفضل المعلومات المقدمة إلى مراكز المساعدة القانونية والأمانة الاتحادية للمظالم.

هاء- العنف والاتجار القائمان على نوع الجنس

٢٤- لا يزال الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الدعارة القسرية حاليا من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. فقد وردت معلومات من المنظمات غير الحكومية تفيد بأن النساء من البوسنة والهرسك يتجهن إلى مأوى في بعض بلدان أوروبا الغربية مما يشير إلى أن هذا البلد لم يعد وجهة مقصودة فحسب ولكنه أيضا بلد منشأ.

٢٥- من أسباب مشكلة الاتجار في البوسنة والهرسك افتقار الدولة إلى خدمات حدودية فعالة، ووجود سوق لهذا الاتجار، والأهم من ذلك كله الظروف الاقتصادية في بلدان المنشأ. فمعظم النساء اللواتي يوجدن في البوسنة والهرسك يأتين من مولدوفا ورومانيا وأوكرانيا. وما يثير القلق أن المداهمات الأخيرة لبيوت الدعارة في البوسنة والهرسك أظهرت وجود عدد ضخم من القاصرات بعضهن في الرابعة عشرة من عمرهن.

٢٦- وحتى الآن تكاد المسؤولية الكاملة عن حماية حقوق الإنسان لهؤلاء الأفراد أن تقع على كاهل المجتمع الدولي. فالشرطة المحلية، يرافقها أفراد من قوة عمل الشرطة الدولية، تقوم بمداهمة النوادي الليلية والبارات وغيرها من الأماكن التي يعتقد أن الاتجار بالنساء يجري فيها. وتجرى مقابلات أولية مع النساء يسألن فيها عما إذا كن يرغبن في العودة إلى بلد المنشأ. وتبلغ هؤلاء النساء بقدر الإمكان بحقوقهن القانونية وتقدم لهن المشورة والرعاية الصحية. ولكن بالنظر إلى محدودية الموارد لا يستطيع المجتمع الدولي ولا السلطات المحلية تقديم كل المساعدة اللازمة لهن.

٢٧- أما عدد الضحايا اللواتي تلقين المساعدة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ من المنظمة الدولية للهجرة ومن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك فقد ضم ١٩٨ امرأة أعدن إلى أوطانهن وأكثر من ٣٦٠ امرأة قدمت لهن المساعدة لمغادرة الأماكن التي يحتفظ بهن فيها. غير أنه يعتقد أن هؤلاء النساء لا يشكلن إلا نسبة مئوية ضئيلة من النساء اللواتي يجلبن إلى البوسنة والهرسك.

٢٨- أما مقاضاة مرتكبي هذه الانتهاكات فتعتمد في الغالب على الأدلة التي تقدمها النساء المتاجر بهن ضد المتاجرين أو ضد أصحاب البارات والنوادي الليلية. غير أن النجاح لم يحرز حتى الآن إلا في مقاضاة ثلاثة جناة صدرت عليهم بالسجن أحكام تتراوح بين ٤ و٢٠ شهرا وبفرض غرامات. ومن الواضح أن ذلك لا يشكل رادعا كافيا.

٢٩- وطلب ممثلون دوليون ومنظمات غير حكومية محلية من الحكومة اتخاذ خطوات جدية لمعالجة هذه المشكلة. واتخذ مجلس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قرارا بإنشاء فريق عامل على مستوى الدولة برئاسة وزارة التكامل الأوروبي وميثاق الاستقرار. والهدف من إنشاء هذا الفريق العامل هو وضع خطة عمل وطنية. وتشارك جميع الوزارات المعنية في هذه الخطة التي تشمل مجموعة من الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها وتتراوح بين الوقاية وبين المقاضاة وإعادة الإدماج. وقد طلب إلى الوكالات المعنية في المجتمع الدولي أن تقدم المساعدة والخبرة الفنية. وسوف تمثل البوسنة والهرسك في اجتماع يعقد في باليرمو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ للتوقيع على إعلان لمناهضة الاتجار وضعته أطراف ميثاق الاستقرار. وتقوم السلطات في الوقت الحاضر أيضا باستعراض مشروع البروتوكول الخاص بمنع وقمع الاتجار في الأشخاص والمعاقبة عليه، لا سيما الاتجار في النساء والأطفال، وسوف يستكمل هذا البروتوكول باتفاقية للأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الحدود الدولية. وهذه التدابير جميعها تعتبر خطوات إلى أمام ويتعين تشجيع ودعم الإجراءات التي تتخذها الحكومة في هذا الصدد.

واو- الاستنتاجات والتوصيات

٣٠- يرى المقرر الخاص أنه مضطر مرة أخرى للاستنتاج بأن التغييرات الأساسية في حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك ضئيلة جدا. فالموظفون العامون والقادة السياسيون يواصلون إدامة نتائج عمليات تشريد السكان التي وقعت في الماضي وذلك بإعاقة عودة اللاجئين والمشردين، وتقويض سيادة القانون، لا سيما في مجال حقوق الملكية. وممارسات التمييز مستمرة في الازدياد في جميع المجالات، بما فيها العمالة والتعليم.

٣١- وقد زادت وتيرة تنفيذ عملية استرداد الملكية، ولكن لا تزال توجد مناطق تكون فيها هذه العملية مخيبة للآمال. ولا تزال التطورات الإيجابية في تجهيز المطالبات وتنفيذ القرارات تعزى في الغالب إلى الضغط المستمر الذي يمارسه المجتمع الدولي. ولا يزال مطلوبا بذل جهود كبيرة قبل اعتبار هذه العملية عملية مستمرة بذاتها تديرها السلطات المحلية. فرصد الحق في سكن بديل وطارئ ينبغي متابعته بغية اقتلاع أشكال سوء استخدام الملكية وتوفير السكن للناس الذين يستوفون الشروط المطلوبة.

٣٢- وفي معظم الحالات، يكاد العائدون ألا يجدوا أي أمل في عيش حياة عادية لدى عودتهم. ومن العقبات الحقيقية التي لا تزال قائمة في سبيل العودة المستدامة التمييز في العمالة في ظروف الحالة الاقتصادية الصعبة عموما في البوسنة والهرسك، وقلة فرص الحصول على المعاشات التقاعدية أو الحماية الاجتماعية، ونقص الرعاية الصحية، ومحدودية إمكانيات التعليم.

٣٣- لم يول اهتمام كاف في عملية العودة، لحاجات ومشاكل الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات المعرضة للأذى ومعظمه من النساء. ويوجد خطر جدي هو إمكانية تعرض الفئات المحرومة بالفعل لمزيد من التهميش

والاستبعاد عندما يعاد توزيع الممتلكات في البوسنة والهرسك وذلك من خلال مساعدات التعمير، والتخصيص، وتوزيع العدد المحدود من المساكن المتاحة. ومطلوب بذل جهود إضافية لمعالجة حاجات الناس الذين يعتبرون عرضة للأذى.

٣٤- ولا حاجة إلى المبالغة في تأكيد أهمية إصلاح الشرطة والقضاء بغية تحسين احترام حقوق الإنسان. غير أن هذا الإصلاح لن يتم بدون وجود الإرادة السياسية والالتزام لدى السلطات المحلية اللذين لم يتوفرا بقدر كاف حتى الآن. وإضافة إلى إعادة تنظيم قوات الشرطة المحلية، من الضروري أن تستمر بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك/قوة الشرطة الدولية في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من جانب وكالات إنفاذ القانون.

٣٥- ونظرا إلى أشكال عدم المساواة الرئيسية في نظام الرعاية الصحية، ينبغي وضع استراتيجيات لمعالجة العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل الوصول على قدم المساواة إلى هذا النظام وذلك بجملة أمور منها استعراض التشريعات المتعلقة بالصحة، والإنفاق على الرعاية الصحية. وينبغي ضمان عدم التمييز في السياسة العامة وفي الممارسة العملية.

٣٦- وفيما يتعلق بالعمالة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعما قويا للمبادرات التي ترمي إلى منع التمييز والقضاء عليه. وينبغي لجميع البرامج والسياسات المتصلة بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي أن تتضمن أحكاما لمناهضة التمييز.

٣٧- وينبغي لعملية التخصيص أن تكون موضع استعراض دقيق، كما ينبغي اتخاذ مبادرات لمعالجة الآثار التمييزية المترتبة على تشريعات التخصيص. وبصفة خاصة، ينبغي بذل جهود أقوى في سبيل الرجوع عن التخصيص غير المشروع.

٣٨- وينبغي اتباع نهج أكثر إقداما لوقف الحرمان التعسفي والمسيء من فرص الانتفاع بالمرافق العامة. وينبغي رصد ذلك رصدا دقيقا من قبل المنظمات الموجودة في مختلف المجتمعات المحلية.

ثانيا - جمهورية كرواتيا

ألف - مقدمة

٣٩- هذا التقرير الذي أعد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ لضمان تقديمه في الوقت المناسب إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والخمسين يستعرض التطورات التي وقعت في مجال حقوق الإنسان في كرواتيا

حـــتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ويركز على قضايا جرائم الحرب وعودة اللاجئين. ويستند التقرير إلى معلومات وردت من مصادر مختلفة جمعها وحللها موظفو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في زغرب.

٤٠- ويـــود المقرر الخاص أن يعرب مرة أخرى عن شكره لسلطات جمهورية كرواتيا على تعاونها المستمر مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في زغرب، وعلى مساعدتها للمقرر الخاص في تنفيذ ولايته.

باء - جرائم الحرب

٤١- فـــيما يسلم المقرر الخاص بالإنجازات الإيجابية لحكومة جمهورية كرواتيا في الأشهر الأخيرة، يعرب عن استمرار شعوره بالقلق البالغ إزاء عدم المساواة في تطبيق سيادة القانون وإزاء تسييس السلطات القضائية المحلية، كمـــا يتبين من التصعيد الأخير فيما يبدو أنه عمليات توقيف تعسفية لمواطنين كرواتيين (مقيمين وعائدين) من الإثنـــية الصربية بتهمة ارتكاب جرائم الحرب، وهؤلاء في الغالب أشخاص مسنون ومتقاعدون ومزارعون. وأما القوائم التي يذكر أن النظام السابق قد أعدها بأسماء أشخاص من الإثنية الصربية يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب فيبدو أنها قد بعثت من قبل هيئات قضائية على الصعيد المحلي. ويجري الاعتقال حاليا على أساس هذه القوائم (التي أعد بعضها قبل ثماني سنوات). ورغم ضمانات الرئيس ستيفان ميسيتش بأن كرواتيا هي مجتمع ديمقراطي لا ينبغي لأي مواطن فيه أن يشعر بأنه مستهدف بسبب إثنيته، أدت هذه الاعتقالات إلى تدهور في الثقة في البلد. ومما يثير قلقا شديدا كون هذه الأعمال تساهم في إبطاء عودة الأقليات المتعثرة أصلا.

٤٢- غير أنه اعتقل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في عدد من المدن الكرواتية بتهمة ارتكاب جرائم حرب ما لا يقل عـــن تسعة أشخاص من الإثنية الكرواتية بينهم أفراد من الجيش الكرواتي والأجهزة السرية الكرواتية. وبعد ذلك بأقل من شهر واحد احتجز ١٣ صربيا كرواتيا (من قائمة تضم ١٢١ شخصا يشتبه في ارتكابهم جرائم الحرب) كانوا يقيمون في بارانيا منذ وقت طويل، وذلك أيضا بتهمة ارتكاب جرائم حرب رغم أنه لم تتضح بعد الأدلة الجديـــدة الـــتي استند إليها في ذلك. وقد احتجز هؤلاء الثلاثة عشر في سجن قضاء أوسييك وذلك فيما يدعى للحؤول دون تأثيرهم على شهود أو إثارتهم قلاقل في أوساط المواطنين. وكان ثلاثة من هؤلاء من أفراد الشرطة العاملين، وكانوا قبل توقيعهم عقد عمل مع وزارة الداخلية في عام ١٩٩٧ (بعد إجراء تحقيق دقيق في ماضيهم)، قد تلقوا تأكيدات بأنه لا ينتظر إجراء تحقيقات في ارتكابهم جرائم حرب. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أطلـــق ســـراح خمسة منهم بعد صدور قرار من المحكمة العليا يقتضي قيام محكمة قضاء أوسييك بإعادة النظر في قرارها احتجاز السجناء لمدة شهرين آخرين. أما الثمانية الباقون المشتبه فيهم فكان ينتظر أن يبقوا قيد الاحتجاز حتى ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على أقل تقدير.

٤٣- وبعيد بدء اثنين من صرب بارانيا اعتصاما عن الطعام في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر بحجة الاحتجاز غير المشروع لهما ظهرت في مدينة بيلي ماناستير قائمة أخرى بأسماء ٢٣٧ صربيا موقعة من منظمة غير معروفة من قبل تدعو نفسها الحرس القومي الكرواتي وتهدد أيضا بالعمل إذا لم تقم الحكومة بمقاضاة مجرمي الحرب (من الصرب). وقد نشرت قوائم بأسماء آلاف مجرمي الحرب المزعومين على شبكة الإنترنت في موقع مركز الإعلام الكرواتي الذي أنشأه الحزب الحاكم سابقا.

٤٤- وفي أثناء زيارة إلى سجن أوسييك قام بها موظفون في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كرواتيا (التي تواصل رصد محاكمات جرائم الحرب في كرواتيا)، أعرب عدد من المحتجزين عن اعتقادهم بأن الاعتقالات في بارانيا والقوائم التي ظهرت بعد ذلك هي جزء من حملة أوسع لمقاومة العودة يغذيها زعماء محليون في منطقة الدانـــوب، منهم سكرتير بلدية بيلي ماناستير الذي يذكر أنه يعارض عودة الصرب إلى منطقة الدانوب خصوصا وإلى كرواتيا عموما.

٤٥- واعتقل أيضا عدد من العائدين الصرب في مناطق أخرى في كرواتيا للاشتباه في تورطهم في جرائم الحرب وفي انتهاكهم قوانين وأعراف الحرب. وقد سجنت امرأة صربية مسنة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في فوكوفار حيث عاشت منذ أسرها المزعوم على أيدي قوات كرواتية في عام ١٩٩١ ومنذ اطلاق سراحها لاحقا في تبادل الأســـرى من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وما يسمى بجمهورية كاراينا الصربية. واتهمت محكمة قضاء بوزيغا امرأة ثانية اسمها يوفانكا نينادوفيتش لأن شاهدا "سمع" على ما يذكر أنها قد شاركت في تعذيب أسرى الحرب.

٤٦- تكشف الاعتقالات في بارانيا عن غياب الشفافية عن تطبيق قانون العفو لعام ١٩٩٦، ولكن يعتقد أيضا عـــلى نطاق واسع أنها تتم بوحي سياسي وترمي إلى الإيهام بوجود عملية قضائية متوازنة سياسيا وبالتالي "غير متحيزة" في المناطق المحلية التي يعتقل فيها مجرمو الحرب المزعومون من الإثنيتين، وذلك في محاولة لتطمين الكروات والصرب. وفي أية حالة، يبدو أن اعتقال أعداد كبيرة من الصرب العائدين والمقيمين في كرواتيا يستند إلى الإثنية ويقصد به إجبار الصرب الباقين في منطقة الدانوب وأجزاء أخرى من البلد على المغادرة. وتشير تقارير غير رسمية إلى أن ما لا يقل عن أربع أسر صربية قد غادرت منطقة الدانوب متجهة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قبل انقضاء أسبوع واحد على الاعتقالات في بارانيا.

٤٧- وفي هـــذه الأثـــناء تستمر الاعتقالات والمحاكمات في جرائم أخرى من جرائم الحرب. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكـــتوبر ٢٠٠٠، اعتقل عائد صربي بناء على اتهام غيابي صادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكـــتوبر ٢٠٠٠ اعتقل صربيان في بوروفو ناسيلي في منطقة الدانوب ونقلا إلى سجن قضاء بوزيغا. وفي منطقة سلوني، اعتقل عائد صربي آخر اسمه ميلان سترونياس للاشتباه في توليه قيادة قوات الدفاع الإقليمية في عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢ في قرية فليون المجاورة، وبدأت محكمة قضاء كارلوفاتش تحقيقا في جرائم الحرب التي يزعم

أنه ارتكبها و٣٩ شخصا آخر يشتبه في أنهم جميعا من أفراد قوات الدفاع الإقليمية المحلية. واعتقل في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر على الحدود بين كرواتيا والبوسنة والهرسك صربي عائد من جمهورية صربسكا اسمه بوريسلاف ستويانوفيتش يشتبه أيضا في ارتكابه جرائم حرب. واعتقل في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عائد صربي آخر اسمه ميلان غروبيسيتش للاشتباه في ارتكابه جرائم حرب في فوينيتس لدوره في مقتل دراغوتين كروسيتش في تابوريتس في عام ١٩٩١. ويزعم أن المشتبه فيه كان عضوا فيما يسمى جيش كرايينا وفي قيادة الحرب في بلدية سلوني في أثناء الحرب. وفي سيساك، انتهت في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر في محكمة القضاء محاكمة نبويسا جيليتش الذي أدانته المحكمة وحكمت عليه بالسجن خمس سنوات، وهو عائد صربي كان قد اتهم بضرب مجموعة من أفراد الشرطة الكرواتيين ضربا مبرحا عندما كانوا أسرى حرب في حزيران/يونيه ١٩٩١.

٤٨- وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر أقرت المحكمة العليا الكرواتية حكم محكمة قضاء سيساك في قضية دراغان فرانيسيفتش وهو من الإثنية الصربية كان شرطيا يخدم في منطقة الدانوب. وكان قد حكم على السيد فرانيسيفتش في وقت سابق من عام ٢٠٠٠ بالسجن ١٥ سنة لمشاركته المزعومة في جرائم حرب ارتكبت في جوار دفور نا يوني. وزعم في الاستئناف لدى المحكمة العليا أن الشهود في المحاكمة تعرضوا لضغوط السلطات المحلية للإدلاء بإفادات باطلة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، سلم شخص اسمه زليكو سيزميتش نفسه إلى الشرطة الكرواتية، وهو شخص مشتبه في ارتكابه جرائم حرب وكان قد صدر أمر دولي في عام ١٩٩٥ باعتقاله بتهم ارتكاب جرائم حرب. وقد احتجز في أوسييك بعد تحقيق معه في مركز دائرة حماية النظام الدستوري في أوسييك. وفي قضية ديجان سوبوتيتش، وهو مواطن من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حكم عليه بالسجن ١٠ سنوات في محكمة قضاء دوبروفنيك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بتهمة ارتكاب جرائم حرب، أمر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بإجراء محاكمة جديدة له. وكان السيد سوبوتيتش احتياطيا في الجيش الوطني اليوغوسلافي.

٤٩- والمحاكمة مستمرة في محكمة قضاء رييكا تيهومير أوريسكوفيتش وأربعة آخرين من الضباط السابقين في الجيش الكرواتي من غوسبيتش المشتبه في قتلهم عشرات المدنيين الصرب في منطقتي غوسبيتش وكارلوباغ في عام ١٩٩١. وقد أطلق سراح خمسة من المشتبه فيهم من سكان غوسبيتش بكفالة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في انتظار المزيد من التحقيق. ويوجد شخص ثالث مشتبه فيه هو إيفيتسا روزيتش المتهم بزرع ١٣ متفجرة في مناطق غوسبيتش وكورينيتشا وأوتوكاتش مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص وجرح ١٢ آخرين بعد الحرب في الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩. والتحقيق جار أيضا مع السيد روزيتش المشتبه في ارتكابه جرائم حرب في غوسبيتش وفي قتل ثلاثة من الصرب في كارلوباغ.

٥٠- برأت محكمة بلدية زادار في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ضابطا سابقا في الجيش الكرواتي اسمه زليكو ستبيتش، ورئيسا سابقا لفرع دائرة حماية النظام الدستوري في زادار اسمه يوسو نيكيتش، وكانا متهمين بمساعدة جماعة

أهميتشـــي سيئة الصيت، واستندت المحكمة في تبرئتهما إلى استحالة أن يكون أي منهما على علم بأن الأشخاص الذين كانوا يتلقون منهما العون والمساعدة في زادار كانوا من جماعة أهميتشي، وبالتالي لم يتهم أي منهما بسوء استخدام منصبه.

٥١- وصل محققو المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى بونيه في قضاء سيساك - موسلافينا في ٣٠ تشـــرين الأول/أكـــتوبر لجمع الوثائق والأدلة المتصلة باختفاء ١٤٤ مدنيا كرواتيا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ مـــن باتشين، وسيروفلياني وهرافاتسكا دوبيتشا. وأخرج رفات ٥٦ من الضحايا في عام ١٩٩٧ من قبر جماعي في باتشين على ضفة نهر الأونا بالقرب من هرافاتسكا كوستانييتشا. وتراوحت أعمار معظم الضحايا بين ٦٠ و٩٠ سنة. وقد تم حتى الآن تحديد هوية ٣٧ ضحية تحديدا قطعيا.

٥٢- ورغـــم تعهـــد الحكومة، الذي أعيد تأكيده في إعلان قمة زغرب في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، باحـــترام الـــتزاماتها الدولية، بما فيها الالتزامات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لن تقبل كرواتـــيا "إملاءات" مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وذلك وفقا لما أفاد به نائب رئيس الوزراء السيد غوران غرانيتش. وألمح السيد غرانيتش في مقابلة نشرت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى إمكانـــية تغـــير موقف كرواتيا من لاهاي إذا أتهم الكروات الذين يعتبر كثيرون منهم أبطال حرب في كرواتيا بارتكـــاب جرائم وقعت في أثناء العمليات التي نفذها الجيش في عام ١٩٩٥ ضد قوات المتمردين الصرب. ولقد كان التعاون بين زغرب والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة صعبا، لا سيما عندما ترى كرواتيا أن هذا التعاون يتعارض ومصالحها السياسية أو الأمنية. وتواصل المحكمة مواجهة رفض كرواتيا إحالة بعض الوثائق ذات الصـــلة بأعمالهـــا المتصـــلة بـ "عملية العاصفة" التي شنت ضد قوات المتمردين الصرب في آب/أغسطس ١٩٩٥ لاسترداد سيطرتها على منطقة "كرايينا".

جيم - العودة

٥٣- رغـــم أن الحكومة تسلم بأن احترام حقوق الإنسان وحماية اللاجئين والمشردين هما عاملان مهمان أهمية حيوية لاستقرار المنطقة، ورغم التزامها علنا باحترام حق اللاجئين والمشردين في العودة بحرية إلى أماكنهم الأصلية، لا تـــزال هـــذه العودة تواجه عراقيل في أشكال عديدة. وما لا يزال يعترض سبيل النجاح في العودة هو القضية الأساسية التي تعرف بقضية حقوق الملكية، لا سيما استرداد الممتلكات ومسألة استعادة الحق في استئجار المسكن أو شـــغله. ويدعو المقرر الخاص الحكومة إلى معالجة مسألة استعادة الحق في شغل العقارات المملوكة للمجتمع. وتعطـــل عملية العودة أيضا، على المستويات المحلية في الغالب، عراقيل أخرى تعترض سبيل العودة بسبب أثرها التراكمي. ومن هذه العراقيل الأضرار التي أصابت المنازل أو كونها منازل مسكونة؛ والظروف الاقتصادية السيئة

التي تجعل فرص العمل نادرة؛ والصعوبات التي تواجه العائدين في الإدارات المحلية في استصدار الوثائق والتراخيص اللازمة للحصول على المنافع الاجتماعية.

٥٤- ولم يتم التوصل إلا إلى حل عدد قليل جدا من القضايا رغم ما كان متوقعا إحرازه، في إطار الإجراء "المسار السريع"، من نتائج في حل ٨٨ قضية بسيطة ("يسيرة") من قضايا شغل عدة مساكن وقضايا الشغل غير المشروع للمساكن التي قدمت إلى الحكومة في آب/أغسطس ٢٠٠٠ من قبل المجتمع الدولي. ويتعلق نحو ٢٠ في المائة من قضايا الممتلكات التي تنتظر حلها يتعلق بالشغل غير المشروع أو شغل مسكنين أو عدة مساكن من قبل أناس غير أصحابها ويحتفظون بمساكنهم الخاصة بهم في أماكن أخرى. ومن المهم التأكيد بأنه لا يمكن أن يصبح السكان غير الشرعيين لهذه المنازل بدون مكان يعيشون فيه إذا ما أخرجوا من المساكن الحالية لأن هؤلاء الناس هم عادة على صلة جيدة بالسلطات المحلية ويتمتعون بحمايتها. ولم يسترد أصحاب الممتلكات الشرعيون إلا نحو ٣ ٧٠٠ عقار مما يقرب مجموعه من ١٨ ٠٠٠ عقار خصص للسكن المؤقت في أثناء الحرب ومنذ انتهائها.

٥٥- يعتقد المقرر الخاص أنه من الضروري قيام السلطات بوضع إطار قانوني لاستعادة حيازة الممتلكات على نحو لا يترك للأجهزة الإدارية المختلفة إمكانية عرقلة تنفيذ ذلك لا سيما على الصعد المحلية. ومن شأن هذا الإطار أيضا أن ينظم أعمال لجان الإسكان البلدية التي لم تثبت فعاليتها في معالجة قضايا استعادة حيازة الملكية والتي كثيرا ما تعرقل العودة بالفعل. ويود المقرر الخاص أن يؤكد أن اعتماد تشريع سليم لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يضمن النجاح في عودة اللاجئين والمشردين إلى بيوتهم في كرواتيا ينبغي متابعته بإجراءات عملية. ويذكر من جديد قضية أحد نواب رئيس الشرطة في كورنيتشا الذي فتحت زوجته محلا للفيديو ومطعما للبيتزا في بيت يملكه عائد صربي مسن وذلك كمثال على انتهاكات حقوق الملكية في كرواتيا التي ليست قيد المعالجة.

٥٦- وقد أبلغت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بحالات مثيرة للقلق في زغرب تتعلق بظاهرة "شغل عدة مساكن عبر الحدود"، حيث يشغل كروات من البوسنة والهرسك منازل مملوكة للصرب في كرواتيا إضافة إلى منازلهم الكائنة في البوسنة والهرسك. ولا يوجد اتفاق ثنائي بين البلدين لمعالجة هذه المسألة.

٥٧- ورغم أن الإحصاءات المتعلقة بالعودة في عام ٢٠٠٠ والمقدمة من مكتب الحكومة للمشردين واللاجئين تظهر وجود زيادة في عدد العائدين عودة عفوية ومنظمة مقارنة بعددهم في عام ١٩٩٩، يصعب وضع الرقم المحدد للعائدين لأن أشخاصا كثيرين يختارون العودة إلى بيوتهم الأصلية ثم يغادرونها مغادرة دائمة بعد تسوية أمورهم. وبوجه عام، لم تتغير كثيرا ظروف العودة المستدامة، لا سيما في المناطق المتأثرة بالحرب. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بلغ العدد الإجمالي للاجئين والمشردين داخليا الذين عادوا إلى ديارهم ٣١٨ ٣٩. ويشمل هذا الرقم ٢٦ ٧٠٢ من العائدين عودة عفوية ومن العائدين من بلد ثالث بمساعدة، و٦١٦ ١٢ عائدا من المشردين الذين عاد معظمهم إلى منطقة الدانوب. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، بلغ عدد طلبات العودة إلى كرواتيا في إطار

برنامج العودة الرسمي ٦٨٩ ١٣ طلبا منتظر البت فيها، ومعظمها من البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومن هذا العدد سيسمح على ما يذكر لـ ٠٨٩ ١١ شخصا بالعودة فورا، أما الحالات الباقية البالغ عددها ٦٠٠ ٢ حالة فسوف تنتظر تقديم معلومات إضافية.

دال - التعاون التقني

٥٨- يرحب المقرر الخاص بافتتاح مركز التوثيق والتدريب في مجال حقوق الإنسان، كما يرحب بالتعاون الممتاز بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان والحكومة الذي جعل هذا المشروع ممكنا. وهذا المركز الذي أنشئ في إطار برنامج التعاون التقني بين المفوضية والحكومة افتتح في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر للتزامن مع مناسبة الاحتفال العالمي بيوم الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٠. وحضر هذا الاحتفال كبار المسؤولين في الحكومة بمن فيهم نائب رئيس الوزراء؛ ورؤساء المنظمات الدولية؛ وكبار الدبلوماسيين؛ ووسائط الإعلام الكرواتية. وأعرب نائب رئيس الوزراء عن عظيم الرضا عن التعاون بين المفوضية والحكومة في إنشاء المركز الذي سوف يتيح لجميع المهتمين بحقوق الإنسان فرصة الحصول على معلومات مفيدة. وسوف يفتح المركز أبوابه للجميع بمن فيهم الطلاب والمنظمات غير الحكومية والأكاديميون والصحافيون.

٥٩- ونفذت المفوضية في تشرين الثاني/نوفمبر مشروعين آخرين للتعاون التقني. الأول في زغرب ووسبليت وقدم التدريب والمشورة للمنظمات غير الحكومية بشأن الاستفادة من القانون والإجراءات الدولية لحقوق الإنسان. وشارك فيه ممثلو نحو ٢٥ منظمة غير حكومية محلية. أما المشروع الثاني فكان متابعة الحلقتين الدراسيتين اللتين نظمتا في مجال حقوق الإنسان لطلاب القانون المتقدمين في صيف عام ١٩٩٩ في أوباتيا وفي صيف عام ٢٠٠٠ في دوبروفنيك. وكان تقييم هذين المشروعين من قبل المشاركين فيهما تقييما إيجابيا وطلبوا متابعة إضافية لهما. وكان مقررا إجراء محادثات أولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ مع شركاء المفوضية في التعاون التقني في شأن عقد حلقات دراسية في عام ٢٠٠١.

هاء - الأشخاص المفقودون والمحتجزون

٦٠- عقد المكتب الكرواتي للأشخاص المفقودين والمحتجزين ونظيره في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اجتماعهما الثاني في سنتين في ٢١ و٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في بلغراد لتبادل إجراءات وسجلات طبية لتحديد الهوية يبلغ عددها نحو ٥٠٠. ومن المأمول فيه أن يساعد الاجتماع في التعجيل في حل ٣٥٤ حالة من حالات الأشخاص المفقودين أو المخطوفين أو المحتجزين في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويأسف المقرر الخاص لأنه رغم وجود لجان ثنائية بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم يحرز إلا القليل من التقدم الملموس في هذه المسألة الحساسة حتى الآن.

٦١- وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن أخصائيون طبيون في أوسييك نتائج تحديد هوية سبعة جنود ومدنيين كروات أخرجت جثثهم من قبور في سيلي وأنتونوفاتش في منطقة الدانوب في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. وعن طريق استخدام تحليل "د ن أ" (DNA) حدد خبراء الطب الشرعي هوية الضحايا من رفاقهم، هؤلاء الضحايا الذين يزعم أنهم كانوا قد اختطفوا من بارانيا في عام ١٩٩١ ونقلوا إلى السجن في دالي حيث اختفوا دون أثر. وتشير آثار الجروح بالرصاص والكسور المتعددة إلى تعرضهم لموت عنيف. ومن بين الذين يذكر أنهم كانوا مسؤولين عن سجن دالي وعن منطقة سيلي في ذلك الحين الوحدات شبه العسكرية التي كان يقودها المتوفى زليكو رازناتوفيتش (أركان).

٦٢- لا تزال كرواتيا تبحث عن ١ ٥٧١ شخصا، معظمهم من الإثنية الكرواتية، وهم مسجلون رسميا في قائمة المفقودين. ويلاحظ المقرر الخاص من جديد أن القائمة الرسمية الحالية بأسماء المفقودين في كرواتيا لا تعكس معايير البحث النزيهة المقترحة من قبل المجتمع الدولي: فأسر العديد من المفقودين الصرب الذين لم تدرج أسماؤهم في القائمة الرسمية لها الحق أيضا في معرفة مصير أحبائها. ويؤكد المقرر الخاص أن توضيح مصير ومكان وجود الأشخاص المفقودين بغض النظر عن إثنيتهم هو عنصر مهم أهمية حيوية في عملية التوفيق والسلم الدائم في المنطقة.

واو - الأمن

٦٣- يوحد في كرواتيا أكثر من مليون لغم بري وموقع يضم ذخائر لم تنفجر مما تلوث مساحة تقارب ٥٠٠ ٤ كيلومترا مربعا (من المساحة الإجمالية البالغة ٥٣٨ ٥٦ كيلومترا مربعا) فتكون بذلك من أكثر بلدان العالم كثافة من حيث عدد الألغام المزروعة فيها. وتشير سجلات المركز الكرواتي للعمل من أجل إزالة الألغام إلى أماكن نحو ٠٠٠ ٢٧٠ لغم. وتعتبر إزالة الألغام ضرورة مهمة أهمية مباشرة في عملية العودة لأن من شأنها أن تساعد في استخدام الأراضي الزراعية من جديد وفي إنعاش الاقتصادات المحلية، وفي إزالة الألغام من مناطق ذات أهمية استراتيجية أو اقتصادية أو ثقافية مثل خطوط السكك الحديدية، والمحطات الفرعية للمرافق، وخطوط الأنابيب، والكنائس. وتعتبر نسبة الإصابة بالألغام حاليا في صفوف العائدين من أعلى النسب المئوية في كرواتيا. ويأمل المركز الكرواتي للعمل من أجل إزالة الألغام في أن تزيل كرواتيا جميع الألغام بحلول العام ٢٠١٠.

زاي - المهاجرون غير الشرعيين

٦٤- وقع مسؤولون كبار في الشرطة السلوفينية وفي وزارة الداخلية الكرواتية اتفاقا في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر لزيادة التعاون بين الشرطة على جانبي الحدود لمنع ارتفاع عدد اللاجئين الذين يعبرون الحدود بصورة غير مشروعة من كرواتيا إلى سلوفينيا. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٠ احتجز موظفو الجمارك في كرواتيا ما

يـــزيد عـــلى ٠٠٠ ٥ شخص في أثناء محاولتهم العبور عبورهم بصورة غير مشروعة إلى كرواتيا في طريقهم إلى أوروبا الغربية. ويبدو أن المشكلة الرئيسية التي تواجه كرواتيا هي مشكلة حدودها مع كل من البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فالمهاجرون يعبرون هذه الحدود بصورة غير مشروعة في أعداد متزايدة، لا سيما وأن إيطاليا زادت رقابتها في البحر الادرياتيكي فأغلقت بذلك قنوات التهريب من ألبانيا والجبل الأسود.

حاء - الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

٦٥- اعتمد البرلمان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر تعديلات دستورية تاريخية للقوانين ترمي إلى التعجيل في الانتقال من نظام حكم شبه رئاسي إلى نظام حكم برلماني وذلك بعد شهور من الجدل السياسي الشديد. ويعتقد أن هذه التعديلات سوف تعزز الحكومة وتتيح لها التركيز تركيزا أكبر على قضايا السياسة الاقتصادية التي تعتبر التحدي الأكبر الذي يواجهها. فنسبة البطالة في كرواتيا تشكل حاليا ٢١,٤ في المائة وآخذة في الارتفاع، وتلوح في الأفق عشرات حالات الإفلاس. ولا يتوقع أن يزيد معدل النمو الاقتصادي عن ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠.

٦٦- وفي بلغـــراد، اجـــتمع في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر مدراء تنفيذيون لأعمال تجارية في كرواتيا وجمهورية يوغوســـلافيا الاتحادية للمساعدة في إعادة إنشاء علاقات اقتصادية وإقامة روابط بين الحكومتين لبدء العمل على وضـــع إطار للتطبيع وتعزيز التعاون الاقتصادي. ويمكن أن يعني ذلك بالنسبة إلى كرواتيا بعث قرابة ٠٠٠ ٥٠ فرصة عمل إذا ما زادت التجارة الثنائية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

طاء - قضايا نوع الجنس

٦٧- عقد في زغرب في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر اجتماع خبراء بشأن نوع الجنس والتمييز العرقي وصفه نائب رئـــيس الوزراء بأنه اجتماع عظيم الأهمية لأنه فتح الباب أمام المرأة الكرواتية لمعالجة قضايا التمييز على مستوى دولي. وقد نظم هذا الاجتماع شعبة النهوض بالمرأة في الأمم المتحدة بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي من أجل النهوض بالمرأة، واستضافته حكومة كرواتيا. ومن بين القضـــايا التي بحثت تحديد أشكال التمييز العنصري الموجه ضد المرأة والفتاة؛ وتحديد الصعوبات التي تواجه تمتع المـــرأة بحقـــوق الإنسان جراء الأثر المشترك للتمييز العرقي والجنسي؛ والتدابير التي ترمي إلى استئصال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وإزالة ما لذلك من آثار محددة على المرأة والفتاة. وسوف تكون توصيات هذا الاجتماع جزءا من أعمال المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب المقرر عقده في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في دربن بجنوب أفريقيا.

ياء - الاستنتاجات والتوصيات

٦٨- يعـــرب المقرر الخاص عن تأييده لمشاريع التعاون التقني والمساعدة الجارية التي قام بوضع خططها مكتب المفوضـــية في كرواتيا في عام ٢٠٠١ بالتشاور مع حكومة كرواتيا، ويعرب عن اعتقاده بأن المشاريع التي تشدد على التدريب في مجال حقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان العالمية يمكن أن تكون ذات قيمة عظيمة لكرواتيا.

٦٩- وفيما يتعلق بمحاكمات جرائم الحرب، يعتقد المقرر الخاص بأنه من المفيد أن تتشاور السلطات القضائية في الدولة في كرواتيا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشأن قضايا محددة. وهذا من شأنه أن يساعد في طمأنـــة الصرب بأن المحاكمات غير التزيهة على جرائم الحرب لن تظل القاعدة في كرواتيا، ويساعد ذلك في الوقـــت نفسه في دعم الحكومة والسلطة القضائية في وضع معايير للمحاكمات التزيهة. ومن الضروري أن تقوم دعاوى جرائم الحرب على أدلة موثوقة وعلى مسؤولية جنائية فردية وليس على مفاهيم الإدانة الجماعية.

٧٠- وفي الســـياق ذاته، يوصي المقرر الخاص باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز الاستقلالية والروح المهنية في القضاء في كرواتيا، لا سيما على الصعيد المحلي.

٧١- ويرجو المقرر الخاص الحكومة أن تفي بالتزاماتها الدولية وتمكن اللاجئين والمشردين الذين كانت لهم قبل عام ١٩٩١ حقوق المستأجر في الشقق المملوكة اجتماعيا من استعادة شققهم على أن تضمن في الوقت ذاته تطبيق قوانين الملكية بدون تمييز.

٧٢- ويحـــث المقـــرر الخـــاص أيضا الحكومة على الشروع في إصلاح القوانين التي تنظم استرداد الملكية لأن المنازعات بشأن الأراضي والممتلكات لا تزال تعرقل العودة وإعادة الاندماج، والمصالحة على رأس ذلك كله.

٧٣- يدعـــو المقرر الخاص من جديد السلطات المختصة في كرواتيا إلى تطبيق معايير بحث غير منحازة، تتفق ومعايير القانون الإنساني، في التحقيق في حالات الاختفاء القسري. وهذا يعني أنه ينبغي للحكومة أن توضح أيضا مصير الأشخاص من الإثنية الصربية الذين فقدوا في أثناء الحرب. ويعتقد المقرر الخاص أنه بدون إحراز تقدم كبير في هذه المسألة يكون من الصعب إيجاد ظروف للتعايش السلمي سواء في كرواتيا أو في المنطقة بوجه عام.

٧٤- وأخيرا، يعتقد المقرر الخاص بأن النظر في حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة المشمولة بولايته لا يـــزال يقتضـــي اتباع نهج واسع يشمل جميع البلدان التي يتناولها هذا التقرير بالبحث لأنه لا يوجد بلد من هذه البلدان يتبع سياسات بمعزل عن البلدان الأخرى.

ثالثا – جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

ألف – مقدمة

٧٥- نظرا إلى تقديم استنتاجات المقرر الخاص بشأن الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠٠٠ إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين (A/55/282 - S/2000/788)، فإن هذا التقرير يغطي حالة حقوق الإنسان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وكما ورد في تقارير سابقة، فإن سرعة التغير المثيرة في المنطقة تضمن تجاوز الأحداث للعديد من العناصر الواردة في هذا التقرير قبل صدوره. وبالتالي، فإن المقرر الخاص سوف يطلع لجنة حقوق الإنسان على آخر التطورات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عند عرض تقريره.

٧٦- وزار المقرر الخاص بلغراد وبودغوريتسا في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وفي بلغراد التقى الرئيس المنتخب حديثا السيد فويسلاف كوتسونيتسا (في مناسبتين)، ونائب وزير الخارجية الذي كان آنئذ وزيرا للعدل في صربيا، وممثلي عدد من المنظمات غير الحكومية، والرابطة المستقلة للصحفيين، ومجموعة من القاصرين من أعضاء المجموعة المعارضة "أوتبور" ("المقاومة") الذين كانوا قد اعتقلوا وضربوا على أيدي الشرطة، كما التقى ممثلي لجنة الإفراج عن ايفان ستامبوليتس الرئيس السابق لصربيا الذي كان قد اختطف في ٢٥ آب/أغسطس.

٧٧- وفي الجبل الأسود، التقى المقرر الخاص الرئيس ميلو ديوكانوفيس، ووزير الخارجية، ووزير الحقوق القومية وحقوق الأقليات الإثنية، ورئيس البرلمان ونائبيه، ورؤساء التجمعات الحزبية الست جميعها في البرلمان، وأعضاء في المنظمات غير الحكومية، والمجموعات النسائية، والمنظمات الثقافية والأكاديمية.

باء – ملاحظات عامة

٧٨- يلاحظ المقرر الخاص أن الربع الأخير من العام ٢٠٠٠ شهد تغيرات سياسية مثيرة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يأمل في أن تؤدي إلى تحسن كبير في حالة حقوق الإنسان في المنطقة في السنة القادمة. وكان التطور الأهم هو الانتخابات الرئاسية في ٢٤ أيلول/سبتمبر التي أسفرت عن إنزال مرشح المعارضة الديمقراطية في صربيا فويسلاف كوستونيتسا الهزيمة بسلوفودان ميلوسيفيتش وعن فتح الباب أمام التحول الديمقراطي في صربيا. وفي كوسوفو، أسفرت الانتخابات البلدية التي أجريت في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر تحت إشراف إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو عن انتخاب مرشحين معتدلين لغالبية المناصب المحلية. وفي أعقاب الانتخابات، أعلن الدكتور برنار كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام، عزمه على مغادرة منصبه في الإدارة المؤقتة في كانون الثاني/يناير

٢٠٠١، وعين الأمين العام وزير الدفاع الدانمركي السيد هانز هيكاروب ليحل محله. أما جمهورية الجبل الأسود فقد خطت طريقها في فترة سياسية متوترة هي فترة الانتخابات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فرفض قادة الجمهورية تنظيم مشاركة في التصويت. ويبدو أن هذه الجمهورية تسير الآن في اتجاه إجراء استفتاء في عام ٢٠٠١ على مسألة الاستقلال.

٧٩- أحدثت انتخابات ٢٤ أيلول/سبتمبر تحولا مثيرا في الساحة السياسية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فقد أذهل انتصار الرئيس كوستونيتسا حكومة ميلوسيفيتش التي حاولت حرمان المعارضة الديمقراطية في صربيا من الرئاسة بعد التصويت، مصرة في البداية على القول إن ميلوسيفيتش هو الذي كسب الإنتخابات رغم وجود أدلة مستقلة مقنعة بعكس ذلك، ثم ادعت بعد ذلك أن كوستونيتسا لم يكسب الأغلبية المطلوبة لتجنب إجراء انتخابات نهائية. غير أن المعارضة الديمقراطية في صربيا نظمت تنظيما فعالا مراقبتها للأصوات فقوضت تقاريرها المحاولات الرامية إلى التلاعب بنتيجة الانتخابات ونظمت مهرجانات واحتجاجات ضخمة غير عنيفة بعد الانتخابات في جميع أنحاء صربيا أجبرت ميلوسيفيتش على التنازل في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. ويسلم المقرر الخاص بالجهود الشجاعة التي بذلتها الأحزاب السياسة التي عارضت نظام ميلوسيفيتش بهذه الفعالية وكذلك احتجاجات الشعب الصربي الذي نزل إلى الشوارع في تظاهرات مثيرة ضمنت نتيجة نزيهة للانتخابات.

٨٠- غير أن انتصار الرئيس كوستونيتسا لم يكن إلا الخطوة الأولى في اتجاه التغيير الديمقراطي السلمي. ففيما كسبت المعارضة الديمقراطية في صربيا السيطرة على رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ظل نظام ميلوسيفيتش يسيطر على حكومة جمهورية صربيا الكبيرة والقوية ممسكا بالسلطة التشريعية والتنفيذية والمحاكم والشرطة وجهاز أمن الدولة. وفي أعقاب الهزيمة الانتخابية المدوية التي لحقت بحكومة ميلوسيفيتش تجنبت المعارضة الديمقراطية في صربيا ممارسة الضغوط لتطهير الحكومة الصربية خارج الإطار الدستوري وتفاوضت بدلا من ذلك على إجراء انتخابات في جمهورية صربيا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وكان متوقعا أن تكسب المعارضة الديمقراطية في صربيا هذه الانتخابات كسبا حاسما وتنهي بالتالي عهد ميلوسيفيتش.

٨١- ورأى المقرر الخاص ما يبعث على الأمل في قرار الرئيس كوستونيتسا القيام على جناح السرعة بإعادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى المجتمع الدولي، والانضمام من جديد إلى الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ودعوة الممثلين الدبلوماسيين إلى العودة إلى بلغراد. وسلم الرئيس بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ الذي ينظم إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو، وفتح في الوقت نفسه باب الحوار مع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لمعالجة قضايا السجناء السياسيين من ألبان كوسوفو المحتجزين في صربيا، ومعاملة المحتجزين الصرب في كوسوفو، ومصير جميع الأشخاص الذين فقدوا جراء النزاع في كوسوفو. ونادى بحل سلمي وديمقراطي عن طريق المفاوضات لوضع جمهورية الجبل الأسود بالنسبة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتحلت حكومته بضبط النفس

في معالجة أزمة خطيرة في جنوب صربيا آثارها فصيل منبثق عن جيش تحرير كوسوفو ومؤلف من ألبان كوسوفو يعمل في وادي بريسيفو.

٨٢- ومنذ تقديم المقرر الخاص تقريره الأخير تحسنت حرية التنقل داخل صربيا والجبل الأسود وبينهما (باستثناء كوسوفو) وحدث انخفاض على ما يبدو في حالات انتهاك الحق في السلامة الشخصية، وفي حالات الاحتجاز غير المشروع، وفي عدد مزاعم سوء المعاملة في أثناء الاحتجاز، وعدم وجود إجراءات قضائية حسب الأصول، وتهديد حرية التعبير والضمير والاجتماع رغم استمرار نشوء حالات خطيرة في هذه المجالات. ومنذ الإطاحة بميلوسيفيتش قلت التقارير التي ترد من صربيا والجبل الأسود عن حالات الاغتيال والاختفاء غير الطوعي لأسباب سياسية.

٨٣- ومع ذلك لا تزال توجد مشاكل مثيرة للقلق البالغ في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء يوغوسلافيا، فقد نشأ كثير من هذه المشاكل عن الانتهاكات التي لم تسو بعد من انتهاكات حكم ميلوسيفيتش، ونشأ بعضها (لا سيما تلك التي تتعلق بالأقليات) عن شواغل مزمنة في هذه الدولة متعددة الإثنيات، ويتصل بعضها الآخر بالنزاع الإثني الخطير في كوسوفو الذي لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو من تخفيفه. وفي صربيا (باستثناء كوسوفو) لم يحل بعد العديد من قضايا الأفراد الذين اعتقلوا وقدموا للمحاكمة بسبب آرائهم السياسية في أثناء سنوات حكم ميلوسيفيتش وكذلك قضايا المئات من السجناء السياسيين من ألبان كوسوفو والآلاف من الصرب الذين عارضوا الخدمة العسكرية أو فروا من قوات الأمن والذين ما زالوا في السجون أو ما زالوا يواجهون خطر المحاكمة. وقد ساهم سوء حالة السجون في نشوء عدد من حالات التمرد والاحتجاج في السجون في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، ولا يزال القضاء غارقا في ماضيه المشوب بالتعطيل والتسييس. وفي صربيا والجبل الأسود، لا تزال الأقليات القومية تعاني من التمييز، كما لا يزال النشاط الإجرامي المنظم، لا سيما الاتجار في النساء، مشكلة خطيرة. وفي كوسوفو، لا يزال العنف ضد الصرب وغيرهم من الأقليات الإثنية يغذي التوتر، وزادت الاعتداءات والاغتيالات السياسية في صفوف ألبان كوسوفو منذ إجراء الانتخابات البلدية، ولا يزال عمل القضاء ونظم السجون إلى حد بعيد دون المعايير الدولية المقبولة.

٨٤- وإضافة إلى ذلك، تواجه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحديات اقتصادية وإنسانية خطيرة في فصل الشتاء بسبب سنوات العزل الدولي، وسوء الإدارة في حكومة ميلوسيفيتش، وعدم صيانة الهياكل الأساسية، والتدمير الذي أسفر عنه القصف الذي قامت به منظمة حلف الشمال الأطلسي، وضعف الاقتصاد. ويحث المقرر الخاص المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لضمان تلبية الحاجات الإنسانية في أشهر الشتاء تجنبا لوقوع أزمة وبغية إتاحة وقت كاف للحكومتين الجديدتين الاتحادية والصربية لإنشاء مؤسسات ديمقراطية عاملة.

جيم - التطورات في صربيا منذ الانتخابات

٨٥- زار المقرر الخاص بلغراد في الأيام التاريخية الحافلة بالاحتجاج في الفترة ما بين انتخاب الرئيس كوستونيتسا في ٢٤ أيلول/سبتمبر وتنازل سلوبودان ميلوسيفيتش في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وتحدث المقرر الخاص مع الرئيس المنتخب كوستونيتسا، ومسؤولي المعارضة، والبعض من عشرات آلاف المحتجين الذين تجمعوا في وسط بلغراد أمام البرلمان الاتحادي دفاعا عن سلامة الانتخابات. وكان الحدث الحاسم هو مهرجان ٥ تشرين الأول/أكتوبر الذي شهد تدفق آلاف المحتجين من داخل صربيا إلى بلغراد تدفقا زاد في حجم الاحتجاج. واقتحم الجمهور مباني البرلمان وتلفزيون الدولة، وانضمت الشرطة إلى المتظاهرين، ورفض الجيش التدخل واضطر ميلوسيفيتش إلى التنازل.

٨٦- وتولت إدارات جديدة إدارة الشركات المملوكة للدولة، وأصبح ائتلاف ميلوسيفيتش بدون سلطة فعلية رغم سيطرته رسميا على البرلمان الصربي. وبغية الخروج من هذا الطريق المسدود وافق الاشتراكيون على إجراء انتخابات برلمانية مبكرة حدد ٢٣ كانون الأول/ديسمبر موعدا لها، وعلى تشكيل حكومة صربية مؤقتة تتألف من ممثلي المعارضة الديمقراطية في صربيا، وحركة التجديد الصربية، والاشتراكيين. وتولى كل وزارة من الوزارات الرئيسية، وهي وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الإعلام، ثلاثة وزراء على أساس التشارك، يمثل كل منهم مجموعة من هذه المجموعات السياسية.

٨٧- وكانت حملة الانتخابات للبرلمان الصربي حملة هادئة ولم تشهد وقوع حوادث تذكر وذلك خلافا للعنف والتوتر والصخب الذي ميز انتخابات ٢٤ أيلول/سبتمبر في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتوقعت استطلاعات نتائج الانتخابات نصرا غالبا تحققه المعارضة الديمقراطية في صربيا، وركز الرئيس كوستونيتسا وقادة ائتلاف المعارضة الديمقراطية في صربيا على التعيينات الوزارية والسياسة التشريعية للحكومة الجديدة بدلا من المشاركة قبيل التصويت مشاركة نشطة. وفي هذا السياق، يشعر المقرر الخاص بالتفاؤل لما سمعه من الحكومة الاتحادية عن أولوياتها المباشرة التي تشمل إحداث تغييرات دستورية وتشريعية تجعل القواعد القانونية والقضاء والسجون والشرطة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا في شكل يراعي المعايير الدولية. وقد أعدت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مشروع قانون للعفو يؤدي إلى الإفراج عن أعداد كبيرة من معارضي التجنيد ومن السجناء السياسيين من ألبان كوسوفو ومن الصرب. وعلق قانون الإعلام في صربيا الذي يعتبر الآلية التي استخدمتها حكومة ميلوسيفيتش لقمع الصحافة المطبوعة المستقلة، وصرح مسؤولو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن هذا القانون سوف يلغى سرعان ما ينتخب البرلمان الصربي الجديد وينعقد.

٨٨- ويعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء الانخفاض البالغ في عدد النساء في البرلمان الاتحادي اللواتي يشكلن أقل من ١٠ في المائة من أعضائه وفي الحكومة الاتحادية التي لا تضم وزيرة واحدة بين وزرائها البالغ عددهم ١٧

وزيرا. ويحث بقوة جميع الفعاليات السياسية على التشجيع الفعلي لمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والبرلمان ووزارات الحكومة.

دال - الأقليات القومية

٨٩- في خطوة إيجابية لمعالجة الأمور التي تقلق الأقليات، أنشأت الحكومة الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزارة اتحادية للجماعات القومية والإثنية. وجاء تعيين مسلم (بوسني) من السنجق ناشط أيضا في مجال حقوق الإنسان هو راسم لايتش لشغل هذه الوزارة إشارة إلى أن الإدارة الجديدة صادقة في عزمها على معاملة الأقليات معاملة تختلف عن معاملة الحكومة السابقة لها. وإحدى المسائل التي تثير قلق المقرر الخاص مباشرة مسألة عتبة التصويت بنسبة ٥ في المائة التي ينبغي للأحزاب بلوغها كي تمثل في البرلمان الجديد، وفي أحيان كثيرة تجد الأحزاب التي تمثل الأقليات صعوبة في الوفاء بهذا الشرط وتستبعد بالتالي عن الحكومة. ويوصي المقرر الخاص حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسلطات الجديدة في جمهورية صربيا بإعادة النظر في هذا الشرط وبوضع إجراءات تصويت تكون شاملة للأقليات بقدر الإمكان.

٩٠- ويشعر المقرر الخاص بقلق شديد إزاء الحالة في منطقة السنجق في صربيا، وهي منطقة تضم مجتمعات مسلمة كبيرة . وكان الكثير من هذه المجتمعات يخضع لانتهاكات شديدة في مجال حقوق الإنسان حتى انتهاء الحرب في البوسنة والهرسك. ورغم أن أيا من الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت في تلك الفترة لا يقع الآن إلا أن أفراد المجتمعات المسلمة يبلغون عن استمرار التمييز، وقلة وسائط الإعلام المحلية، والقيود المفروضة على اختيار منطقة الإقامة (مما يعيق فرص الحصول على العمل والتعليم وغير ذلك من الخدمات) وقلة توفر مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. وهذه المشاكل تساهم على ما يبدو في خروج السكان المسلمين من المنطقة دون انقطاع (يوجد على ما يذكر أكثر من ٠٠٠ ٥ بيت للبيع حاليا في بلدية نوفي بازار وحدها).

هاء - السجناء السياسيون والمفقودون

٩١- يشعر المقرر الخاص بقلق بالغ إزاء عدم قيام الحكومة الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الفور بوضع ترتيبات للإفراج عن جميع السجناء السياسيين في صربيا . فلا يزال قيد الاحتجاز أكثر من ٧٠٠ من ألبان كوسوفو الذين نقلوا من كوسوفو عند نهاية الصراع بعد اعتقالهم بلا سبب مشروع وتعرضهم لسوء المعاملة والتعذيب في أثناء الاحتجاز وحرمانهم من الإجراءات القانونية الواجبة ومن المحاكمة النزيهة. وكان من المحتمل أن يتعرض السجناء الألبان للعنف في أثناء أعمال الشغب التي اندلعت في السجون في تشرين الثاني/نوفمبر . والاحتجاز المستمر لهؤلاء الأفراد يساهم في تصعيد النزاع الإثني بين الصرب والألبان في كوسوفو ويشكل عقبة أساسية في سبيل إجراء محادثات جوهرية بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وزعماء ألبان كوسوفو، وحكومة

جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن مجموعة واسعة من القضايا في إطار القرار ١٢٤٤. ويحث المقرر الخاص بأشد العبارات على الإفراج فورا عن هؤلاء المحتجزين وذلك لاعتبارات إنسانية واستنادا إلى حقوق الإنسان. وقد وعد الرئيس كوستونيتسا بتقديم مشروع قانون عفو إلى برلمان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يؤدي إلى الإفراج عن العديد من ألبان كوسوفو وعن جميع الصرب تقريبا من المحتجزين لتهربهم من التجنيد وغيره من القضايا المتصلة بالنواحي العسكرية. غير أن المقرر الخاص يلاحظ أن هذا القانون لا يفرج عن المتهمين "بالإرهاب"، وهم معظم السجناء السياسيين من ألبان كوسوفو، بمن فيهم ١٤٤ فردا من جاكوفا كانوا قد أدينوا على أساس تهمة "جماعية" دون إثبات مسؤولية فردية عليهم.

٩٢- ومن جهة أخرى، يرى المقرر الخاص أملا كبيرا في بدء المحادثات الرفيعة المستوى مؤخرا بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لمعالجة قضايا الإفراج عن السجناء السياسيين ومعاملة المحتجزين في صربيا وكوسوفو. وتسعى هذه المحادثات أيضا إلى إيجاد نهج مشتركة إزاء تقرير مصير المفقودين من الجماعات الإثنية كافة على أساس إنساني.

٩٣- ويثني المقرر الخاص على المبعوث الخاص للمفوض السامي لحقوق الإنسان بالذات لما قام به من عمل بشأن الأشخاص المحرومين من حريتهم بصدد أزمة كوسوفو، وهو السفير السويدي هنريك أمنيوس ولما يواصل القيام به من عمل في المنطقة. وقد قضى السفير أمنيوس أكثر من أربعة أسابيع في صربيا والجبل الأسود وكوسوفو في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، والتقى السلطات الحاكمة، وجمعيات الأسر، والمحتجزين، ومسؤولي الأمم المتحدة وغيرهم من المسؤولين، وسائر الفعاليات التي قد تساعد في الإفراج عن السجناء السياسيين أو قد تقدم معلومات عن مصير المفقودين.

واو - الأزمة في وادي بريسيفو

٩٤- في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ قتل أربعة عناصر من الشرطة الصربية وفقد ثلاثة آخرون في تبادل لإطلاق النار بين الشرطة الصربية وأفراد من الإثنية الألبانية من عناصر "جيش تحرير بريسيفو ومدفيديا وبويانوفاتش" العامل في منطقة وادي بريسيفو على حدود كوسوفو. وبعد يومين من القتال المستمر أغلقت قوة الأمن الدولية في كوسوفو نقطة المراقبة في دبروسين لمنع ذلك الجيش من استخدام كوسوفو كقاعدة له. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر قام انفصاليون ألبان بإطلاق قذيفة هاون واحدة على الأقل من كوسوفو إلى جنوب شرقي صربيا. واتفق على وقف لإطلاق النار بين الثوار وبلغراد غير محدد المدة، وأعيدت جثث عناصر الشرطة الصربية المفقودين. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي اللورد روبرسون تدابير جديدة لإنهاء التمرد وذلك استجابة لما أعرب عنه الرئيس كوستونيتسا من مخاوف من عدم قيام قوة الأمن الدولية في كوسوفو بما يكفي لمنع التسلل إلى المنطقة المعزولة من السلاح. ومن هذه التدابير حشد سياسيين من ألبان

كوسوفو للتخفيف من تشدد أفراد جيش تحرير بريسيفو ومدفيديا وبويانوفاتش؛ وإقامة اتصالات أوثق بين قوة الأمن الدولية في كوسوفو والشرطة الصربية المحلية؛ وزيادة عمليات المراقبة على خط الحدود؛ والرصد الوثيق لأي عنف في المنطقة المعزولة من السلاح على طول الحدود.

٩٥- وفي الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر بدأت قوة الأمن الدولية في كوسوفو منع الرجال الذين هم في سن القتال من عبور الحدود الإدارية إلى جنوب صربيا. ومنع الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥ سنة من دخول صربيا ذاتها من أراضي كوسوفو. أما اللائحة ٢٠٠٠/٦٢ التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو فقد منحت قوة الأمن الدولية في كوسوفو صلاحية الأمر بابتعاد شخص عن منطقة ما لمدة تصل ٣٠ يوما خدمة للسلم والأمن العامين. والأشخاص الذين يخالفون هذا الأمر يواجهون عقوبة السجن لمدة تبلغ أربعة أشهر. وخلافا للائحة مماثلة وضعتها البعثة في آب/أغسطس ١٩٩٩، تنص اللائحة ٢٠٠٠/٦٢ على إجراء مراجعة استعراض قضائية لأي أمر احتجاز، وهذا جدير بالترحاب.

٩٦- وبحلول ٤ كانون الأول/ديسمبر أصبحت المنطقة المعزولة من السلاح أهدأ من ذي قبل وقل تدفق المشردين الألبان من المنطقة العازلة إلى كوسوفو. وحتى أواسط كانون الأول/ديسمبر، عاد قرابة ١ ٨٠٠ مما مجموعه ٥ ٠٠٠ مشرد في كوسوفو إلى ديارهم وذلك في الغالب بسبب اعتبار الحالة الأمنية في بعض القرى القريبة من المنطقة العازلة أقل خطرا من ذي قبل وبسبب ازدياد حضور المجتمع الدولي في المنطقة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان الجانبان لا يزالان ملتزمين بوقف إطلاق النار ولكن الحالة ظلت متقلبة.

٩٧- يثني المقرر الخاص على حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لما أظهرته من ضبط للنفس ولما بذلته من جهود لحل الأزمة من خلال الدبلوماسية، كما يرحب بالردود الفورية والشاملة من قبل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وقوة الأمن الدولية في كوسوفو والمجتمع الدولي التي أدانت هجمات جيش تحرير بريسيفو ومدفيديا وبويانوفاتش واتخذت تدابير مشددة لاحتواء العنف. ويحث جميع الأطراف على السعي إلى التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات نظرا إلى المخاطر التي تهدد المنطقة بأسرها جراء نشوب نزاع في جنوب صربيا. ويوصي كذلك بقيام السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا بعد توقف الأعمال الحربية بمعالجة الشكاوى من التمييز وسوء المعاملة الذي تتعرض له الإثنية الألبانية في المنطقة في شكل انتهاكات لحقوق الإنسان قد تكون عاملا مساعدا على نشوب النزاع.

زاي - التطورات في الجبل الأسود

٩٨- لا تعترف جمهورية الجبل الأسود بولاية حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتنتهج بنفسها سياساتها الخارجية والضريبية والمحلية. وقطعت جمهورية الجبل الأسود جميع صلاتها النقدية مع صربيا وأقدمت على اعتماد

المارك الألماني عملة رسمية لها، وتقوم بجباية الرسوم الجمركية على حدودها، وحددت مسارا خاصا بها في الإصلاح المؤسسي. وإذ كانت مستبعدة استبعادا غير قانوني من العديد من الأجهزة الاتحادية في عهد نظام ميلوسيفيتش، طعنت في شرعية انتخابات ٢٤ أيلول/سبتمبر، واختارت رسميا أن لا تشارك فيها. غير أنه في أعقاب التغيرات الأخيرة في بلغراد أصبح الائتلاف الحاكم في جمهورية الجبل الأسود يواجه توترا متزايدا بين أولئك الذين يحبذون المساومة مع صربيا وأولئك الذين ينادون بالاستقلال. وقد أشارت حكومة الجبل الأسود بالفعل إلى أن شعب الجبل الأسود سوف يصوت في استفتاء يجري في أوائل عام ٢٠٠١ لتحديد طبيعة علاقتهم بصربيا.

١ - الحق في انتخابات حرة ونزيهة

٩٩- قاطعت سلطات الجبل الأسود الانتخابات الاتحادية التي جرت في ٢٤ أيلول/سبتمبر، ولكنها لم تمنع مواطني الجبل الأسود من التصويت. وقام التفسير الرسمي لمقاطعة هذه الانتخابات على أساس التغييرات الدستورية غير المشروعة التي أدخلها نظام بلغراد. وكانت الحملة الانتخابية قبل التصويت هادئة في الجمهورية في أغلب الأحيان ولكن وسائط الإعلام التي تديرها الدولة منعت من نشر إعلانات الحملة الانتخابية أو تغطيتها. واتهمت المعارضة سلطات الجبل الأسود بتخويف المواطنين الذين شاركوا في الانتخابات في الجبل الأسود ومضايقتهم، وذلك بأشكال منها التهديد بالطرد من العمل.

١٠٠- ورغم هذه المزاعم استنتج معظم المراقبين أن أولئك الذين أرادوا التصويت تمكنوا من ذلك على نحو حر ونزيه. وقد شارك نحو ٢٥ في المائة من الناخبين في الانتخابات الاتحادية. وظلت الحالة هادئة ومطمئنة في يوم الانتخابات باستثناء عدد ضئيل جدا من الحوادث التي أبلغ عنها والتي كان أخطرها اعتقال وسوء معاملة أربعة مراقبين من مركز التحول الديمقراطي على أيدي الشرطة العسكرية الاتحادية.

٢ - الاتجار في البشر

١٠١- رغم اتخاذ حكومة الجبل الأسود إجراءات جوهرية لمعالجة مشكلة الاتجار، لم تقم بعد سياسة حكومية مناسبة لمكافحة الاتجار أو لتوفير الحماية لضحايا الاتجار في جميع أنحاء الجمهورية. فالنساء الأجنبيات اللواتي يحتجزن في أثناء عمليات المداهمة التي تقوم بها الشرطة يكتفى بطردهن من البلد أو يتركن في بيئة غير مأمونة يتدبرن أمورهن فتصبحن مرة أخرى فريسة سهلة للمتاجرين بهن. ومنذ عام ١٩٩٩، قام عدد من المنظمات غير الحكومية المدعومة من جهات مانحة دولية بتوفير المأوى والمشورة لضحايا الاتجار.

١٠٢- ويشعر المقرر الخاص بالقلق لكون الجبل الأسود لا يزال نقطة عبور لتهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا الغربية. وفي آب/أغسطس، اعتقلت الشرطة بالقرب من مدينة بودوا الساحلية ٢٥ مواطنا صينيا وثلاثة

مهربين. وفي معظم الحالات، يدخل المهاجرون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دخولا مشروعا ثم يتصلون بالمهربين بغية مواصلة الرحلة إلى البلدان المقصودة.

٣ - الأقليات الإثنية

١٠٣- يرحب المقرر الخاص بالتركيز المستمر من قبل سلطات الجبل الأسود على قضايا الأقليات الإثنية. فالأقليات الإثنية تشارك في العملية السياسية من خلال مؤسسات وآليات راسخة، ويعالج عدد من المؤسسات مشاكل الأقليات الإثنية، وخاصة مجلس حماية أعضاء الجماعات القومية والإثنية الذي يرأسه رئيس الجمهورية.

١٠٤- غير أنه لا يزال يوجد تمييز وتحامل على بعض الأقليات، لا سيما الروما. فالأقليات غير ممثلة تمثيلا كافيا على المستويات الوسطى والدنيا في الإدارة العامة. وينبغي لوكالات الحكومة، لا سيما وزارة حماية الحقوق القومية وحقوق الأقليات الإثنية، أن تكثف وتنوع تطوير سياستها بهدف الوصول إلى الجماعات الإثنية الصغيرة ومعالجة مشاكلها على نحو أفضل.

حاء - التطورات في كوسوفو

١٠٥- تغيرت الحالة السياسية في كوسوفو في ثلاثة أشكال هامة في أثناء الفترة المستعرضة في هذا التقرير. أولا، وصفت بعثة رصد تابعة لمجلس أوروبا ومراقبون دوليون آخرون الانتخابات التي نظمتها في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر بعثة الأمم المتحدة في بلديات كوسوفو البالغ عددها ٣١ بلدية بأنها انتخابات حرة ونزيهة، إذ كان الشاغل الأكبر فيها هو غياب أي من الأقليات عن المشاركة في الاقتراع لا سيما صرب كوسوفو. ثانيا، أدى انتخاب حكومة جديدة في بلغراد وسرعة عودة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى الاندماج في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية إلى زيادة الشكوك حول وضع كوسوفو في المستقبل. ثالثا، أنهى الدكتور برنار كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام، إقامته في كوسوفو بعد الانتخابات البلدية وعين الأمين العام السيد هانز هيكيروب، وزير الدفاع الدانمركي، رئيسا جديدا لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.

١٠٦- يود المقرر الخاص أن يعرب عن امتنانه للدكتور كوشنر لما بذله من جهود لتنظيم بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وجلب الاستقرار إلى كوسوفو بعد الحرب، والشروع في بناء مؤسسات ديمقراطية جديدة في حالة صعبة أعقبت النزاع وظل العنف الإثني فيها يمزق كوسوفو. غير أن جهود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لم تحقق نجاحا كبيرا لأسباب عديدة. فقد تأخر المجتمع الدولي في تقديم ما وعد بتقديمه مما يلزم من موارد وموظفين. وفي هذه الظروف، تعذر على بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أن تسيطر على الحدود أو أن تمنع القوات الألبانية المتطرفة من ممارسة قوتها وطرد غير الألبانيين وسرقة الممتلكات.

١- الانتخابات البلدية

١٠٧- أجريت الانتخابات البلدية في كوسوفو في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأدلى نحو ٧٩ في المائة من السكان بأصواتهم. ونالت الأحزاب الثلاثة الأكبر معظم الأصوات، فحصلت الرابطة الديمقراطية لكوسوفو التي يتزعمها إبراهيم روغوفا على ٥٨ في المائة من الأصوات، ونال الحزب الديمقراطي لكوسوفو ٢٨ في المائة من الأصوات والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو ٨ في المائة من الأصوات، وهذان حزبان يتزعمهما عضوان سابقان في جيش تحرير كوسوفو. ويلاحظ المقرر الخاص أن الناخبين في كوسوفو قد أيدوا في غالبيتهم العظمى أكثر الأحزاب الكبيرة اعتدالا التي خاضت الانتخابات البلدية.

١٠٨- تفيد تقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأنها سجلت ٤٢٣ ٩٠١ ناخبا مؤهلا للتصويت، معظمهم من الإثنية الألبانية. ورفض جميع صرب كوسوفو تقريبا تسجيل أنفسهم للمشاركة في الانتخابات، وذلك في الغالب بسبب قرار اتخذه زعماء الصرب بمقاطعتها، وهو قرار نفذ بالتخويف في حالات عديدة. كما لم يتسجل بعض أتراك كوسوفو احتجاجا على عدم قيام بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو باستخدام لغتهم في الوثائق الرسمية في أثناء عملية التسجيل. ولم يشارك أيضا جزء كبير من جماعة الروما في الانتخابات متخذين من التخويف مبررا لذلك. أما مشاركة جماعات البوسنيين والغورانيين والأشقاليين فقد عادت عليهم بمقاعد في بلدياتهم. ولم تعلن رسميا نتائج الانتخابات في بلديات زفيكان، وزوبين بوتوك، وليبوسافيتش التي تسكنها أغلبية من صرب كوسوفو وذلك بسبب تدني نسبة المشاركة في التصويت. ولذلك عين الممثل الخاص للأمين العام أعضاء مجالس هذه البلديات تعيينا مباشرا. وأكدت البعثة أن هذه التعيينات المباشرة هي تعيينات مؤقتة إلى حين التمكن من إجراء انتخابات فرعية في عام ٢٠٠١.

١٠٩- أما الانتخابات البلدية باعتبارها مقدمة لإجراء انتخابات في جميع أنحاء كوسوفو في عام ٢٠٠١ فتمثل الانسحاب الرئيسي الأول للمجتمع الدولي من الحكم المباشر للمقاطعة. وفي هذا الضوء، يؤكد المقرر الخاص ضرورة احترام السلطات البلدية المنتخبة حديثا في كوسوفو لحقوق جميع الأفراد وتمثيل جميع السكان في بلدياتهم. وهذا يتطلب رصدا دقيقا لضمان عدم تجاهل حقوق وحاجات الجميع، لا سيما المشردين واللاجئين الذين يسعون إلى العودة إلى بلدياتهم الأصلية. ولذلك يؤيد المقرر الخاص توصية مجلس أوروبا بإيفاد بعثة في أوائل عام ٢٠٠١ لزيارة كل بلدية وتقديم تقرير عن تنفيذ اللائحة ٤٥/٢٠٠٠ التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بشأن الحكم الذاتي في بلديات كوسوفو.

١١٠- وأكد مجلس أوروبا في تقريره النهائي عن الانتخابات نزاهة هذه الانتخابات رغم ما شابها من عيوب تنظيمية. غير أنه أبدى قلقا إزاء ارتفاع النسبة المئوية لسكان كوسوفو الذين يعيشون خارج الإقليم والذين لم يسجلوا باعتبارهم غير مؤهلين للتصويت. ولذلك ينبغي مواصلة العمل على تأوين قائمة الناخبين. وأعرب عن القلق أيضا إزاء ما تكشفت عنه نتائج الانتخابات وهو أنه لم يخصص للنساء إلا ٨ في المائة من المقاعد رغم

الاهتمام الذي أولي لدور المرشحات (فوفقا للقواعد، كان ينبغي أن تشكل النساء ٣٣ في المائة من عدد مرشحي الأحزاب). ومن المأمول فيه اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان زيادة المشاركة في المستقبل.

١١١- ومن المؤسف أن العنف السياسي لم يكن غائبا عن هذه الانتخابات. ففي آب/أغسطس، قتل عضو في الرابطة الديمقراطية لكوسوفو وجرح ثلاثة آخرون بنيران أطلقت عليهم في حوادث منفصلة مما يشير إلى وجود حملة منظمة للتخويف. وأضيف ٢٠٠٠ جندي إلى القوة الدولية في كوسوفو للإشراف على الأمن قبيل التصويت. ومنذ إجراء الانتخابات لم يقل عدد التقارير التي ترد عن وقوع حوادث عنف بدافع سياسي تستهدف في المقام الأول الرابطة الديمقراطية لكوسوفو. وأطلقت النار على مسؤول في الرابطة الديمقراطية لكوسوفو في بودوييفو، كما تلقى تهديدات سياسيون من أعضاء الرابطة في برشتينا وبريزرن وغلوغوفاتش. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اغتيل في وسط برشتينا جمال مصطفى، المساعد الرئيسي لزعيم الرابطة إبراهيم روغوفا ورئيس مكتب إعلام كوسوفو، وكان ذلك صدمة لألبان كوسوفو وللأوساط الدولية.

١١٢- وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر انفجرت قنبلة في مسكن المندوب اليوغوسلافي ستانيمير فوكيشيفتش مما أسفر عن مقتل سائقه غوران بيفتيتش وإصابة آخرين. ووصف الممثل الخاص للأمين العام هذا الانفجار بأنه جزء من اتجاه متعمد نحو العنف الذي يقوم به متطرفون على ما يبدو.

١١٣- ودعا المقرر الخاص من جديد بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، والقوة الدولية في كوسوفو، والمجتمع الدولي إلى دعم أشد ما يتخذ من تدابير لمكافحة أشكال العنف الثلاثة الجارية في كوسوفو وهي الاعتداءات على الأقليات، والاعتداءات على الأحزاب والشخصيات السياسية المعتدلة في أوساط ألبان كوسوفو، واستمرار الاعتداءات المسلحة التي تنظم في داخل كوسوفو وتثير أزمة خطيرة في جنوب صربيا. وهذا العنف يهدد ما أحرز بشق النفس من تقدم متواضع في اتجاه الديمقراطية والاستقرار من قبل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو على مدار السنة الماضية.

٢- الأقليات

١١٤- لم يحدث تغير يذكر في حالة الأقليات الإثنية في كوسوفو منذ تقديم المقرر الخاص تقريره الأخير. فلا يزال الصرب وجماعات أخرى محصورين في جيوب تحميها قوة الأمن الدولية دون تمتع بحرية التنقل أو الحصول على فرص العمل أو التعليم أو غير ذلك من الخدمات، ويتعرضون للاعتداءات والتهديدات والتخويف. وتواجه الأقليات من ألبان كوسوفو التي تعيش في مناطق أكثرية سكانها من الصرب ظروفا مماثلة. فلا يزال انعدام الأمن المسألة الرئيسية للأقليات الإثنية. ولا يزال البعض لا سيما صرب كوسوفو في المناطق الحضرية يغادرون هذه المناطق جراء ذلك. وفي المقابل، جرت بعض عمليات العودة العفوية على نطاق ضيق في مجتمعات الأقليات كافة كما اتخذت بعض الخطوات الإيجابية في اتجاه إمكانية إجراء عودة منظمة. وكانت اللجان المشتركة لعودة الصرب واللجنة المشتركة لعودة الأشقالية/الروما بمثابة آليات عملية لجميع الجهات الفاعلة لبحث القضايا التي تعنيها. وإذا

أريد ضمان الحق في البقاء وفي العودة لزم اتباع نهج منسق من جانب المجتمع الدولي بشأن جميع القضايا التي تؤثر على الأقليات، لا سيما قضية الأمن والملكية والعمالة والحصول على الخدمات.

١١٥- وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل بطريقة وحشية أربعة أفراد من جماعة الأشقالية الذين كانوا قد عادوا حديثا إلى بيوتهم. وأبرز هذا الحادث بوضوح خطورة العودة على جماعات الأقليات المشردة. وكان الضحايا الأربع ومنهم صبي في الخامسة عشرة من عمره جزءا من مجموعة أولى من أسر ألبان كوسوفو وأسر أشقالية تحاول العودة إلى قريتها دوسيفاتش/داشيفتش التي كانت قد هربت منها في تموز/يوليه ١٩٩٩. وقتل الأربعة بعد أقل من يومين من عودتهم وذلك بنيران أطلقت عليهم أثناء نومهم في خيام بالقرب من بيوتهم المدمرة. وفي رسالة موجهة إلى الممثل الخاص للأمين العام أعرب المركز الأوروبي لحقوق الروما عن جزعه إزاء هذا القتل مشيرا إلى أن كوسوفو لا تزال مكانا غير آمن للروما والأشقالية بل لجميع الأشخاص الذين يعتبرهم أفراد الإثنية الألبانية "غجرا". وفي تقرير مشترك أعد في تشرين الأول/أكتوبر عن حالة الأقليات الإثنية في كوسوفو ركزت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على استمرار المضايقة على مستوى متدن للأقليات وما تحدثه هذه المضايقة من أثر سلبي في المعنويات.

١١٦- وفيما يقل عدد الجرائم التي ترتكب في كوسوفو بوجه عام لا تزال الاعتداءات على أفراد الأقليات الإثنية مرتفعة ارتفاعا زائدا. فعلى سبيل المثال، تشير مصادر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو إلى أنه في الفترة من ٢ كانون الثاني/يناير إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، قتل ١٢٢ ألبانيا (٥٨ في المائة من المجموع) و٧٨ صربيا أو شخصا من الأقليات الإثنية الأخرى (٣٧ في المائة) (لم تسجل الهوية الإثنية في الحالات الأخرى)، وذلك رغم أن الأقليات الإثنية بوجه عام لا تشكل إلا نحو ١٠ في المائة من مجموع السكان في كوسوفو.

١١٧- وقد أحرز قدر من التقدم في تشجيع الوفاق بين الأقليات والأغلبية الألبانية في كوسوفو. ومن المبادرات الرئيسية في هذا المجال مذكرة التفاهم الموقعة بين الممثل الخاص للأمين العام والمجلس القومي الصربي، وبرنامج العمل المشترك من أجل الروما والأشقالية والغجر، ومؤتمر إيرلاي هاوس (الذي استهدف تشجيع الحوار بين صرب كوسوفو وألبان كوسوفو)، وبيان قوي أصدرته أوساط المنظمات غير الحكومية تدين فيه العنف. ومن الضروري اتخاذ مبادرات أخرى من هذا النوع.

١١٨- ومن المسائل الرئيسية التي تشغل بال الكثيرين من ألبان كوسوفو والتي تؤثر في الأقليات بالذات مسألة الوضع القانوني للممتلكات. فعدم توفر آليات فعلا لحماية حقوق الملكية وإعادة بناء البيوت يعتبر عاملا يحول دون عودة الأقليات. ومما يثير القلق الشديد محدودية التقدم الذي أحرز في مديرية الإسكان والممتلكات ولجنة التعويضات. فاللائحة ٢٠٠٠/٦٠ بشأن المطالبات بملكية المساكن وقواعد الإجراءات والأدلة نشرت أخيرا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ولكن سرعة ونطاق تطبيقها بحاجة إلى تعزيز كبير في عام ٢٠٠١ إذا ما أريد تقليل المنازعات المستمرة على الملكية، والتي تتصل اتصالا وثيقا بالعنف الاجتماعي وعودة الأقليات، وإذا ما أريد التخفيف من حدة المشاكل السياسية الأعم التي تتأثر بتلك المنازعات.

٣ - سيادة القانون

١١٩- أكد المقرر الخاص في تقارير سابقة وضعها أهمية وجود سلطة قضائية عاملة ونزيهة وأهمية التمسك بمبادئ سيادة القانون من قبل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لحل النزاعات الإثنية والسياسية وغيرها في المجتمع الكوسوفي. وكما في السابق، يعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ إزاء الصعوبة التي واجهت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في إنشاء سلطة قضائية تعمل وفقا للمعايير الدولية التي تنظم المحاكمات النزيهة. ويذكر المقرر الخاص أن ذراع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في مجال حقوق الإنسان وهو وحدة سيادة القانون التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أصدرت في تشرين الأول/أكتوبر تقييما استغرق ستة أشهر للنظام القضائي كان تقييما شديد الانتقاد وتضمن توثيقا لمجموعة من المشاكل الخطيرة في مجال حقوق الإنسان. والمشكلة الأشد هي مشكلة المحاكمات التي تنظر في قضايا الأقليات الإثنية، لا سيما الصرب، حيث يتضح تحيز القضاة والمدعين العامين من ألبان كوسوفو، وكذلك بؤس إجراءات المحاكمة. وأما مساعي بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لمعالجة مشكلة التحيز عن طريق استخدام قضاة ومدعين عامين دوليين لمحاكمة الصرب المدعى عليهم فقد تعثرت بسبب استخدام عدد قليل من الفنيين القانونيين الدوليين أو لعدم استعداد هؤلاء للبقاء في الخدمة أكثر من ستة أشهر.

١٢٠- وإضافة إلى ذلك، لم تعتمد البعثة بعد أنظمة تجعل حماية الحق في محاكمة مشروعة جزءا من القانون المطبق في كوسوفو. ولا يتوفر حاليا الحق في المثول أمام القضاء والقدرة على الطعن في مشروعية الاعتقال واستمرار الاحتجاز، ولم تتغير بعد القواعد التي تحكم طول مدة الاحتجاز قبل المحاكمة الواردة في اللائحة ٢٦/١٩٩٩، هذا الاحتجاز الذي يشكل انتهاكا للمعايير الدولية، وذلك رغم الانتقاد الواسع النطاق من قبل فعاليات حقوق الإنسان، بمن فيها المقرر الخاص الذي فعل ذلك في تقارير سابقة.

طاء - الاستنتاجات والتوصيات

١٢١- يرحب المقرر الخاص بالتغييرات التاريخية التي جرت في صربيا في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٤ أيلول/سبتمبر في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ويحث الحكومة الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي جمهورية صربيا على التحرك سريعا في اتجاه إصلاح المؤسسات التشريعية والتنفيذية، لا سيما القضاء والشرطة. فهذا يقيم الأساس لديمقراطية مستقرة في ظل سيادة القانون تتعزز فيها حقوق الإنسان وتحمى. ويحث أيضا المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية اللازمة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لا سيما في صربيا، دعما للتحول الديمقراطي الذي بدأ للتو.

١٢٢- ينبغي للحكومة الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي جمهورية صربيا أن تضعا ترتيبات للإفراج فورا عن جميع السجناء السياسيين من ألبان كوسوفو ومن الصرب لاعتبارات إنسانية وعلى أسس حقوق الإنسان. وينبغي لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أن تواصلا محادثاتهما وأن تضعا

نهجـــا تعاونيا لمعالجة مصير جميع المحتجزين أو المفقودين بصدد أزمة كوسوفو وذلك على أساس إنساني. ويحث المقرر الخاص جميع الأطراف على التعاون تعاونا كاملا في هذه الجهود.

١٢٣- ويشـــجع المقرر الخاص السلطات في صربيا وفي الجبل الأسود على زيادة جهودهما التي ترمي إلى معالجة المشـــاكل التي تواجه الأقليات القومية بغية وضع حد للممارسات التمييزية وبغية تمكين جميع الفئات الإثنية من المشـــاركة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ظل ظروف تؤمن حماية حقوق الإنسان لهم.

١٢٤- يشجع المقرر الخاص جميع الأطراف المتورطة في الأزمة الجارية في وادي بريسيفو على مواصلة التصرف بضبط النفس وعلى متابعة السعي إلى حل عن طريق المفاوضات. وأحد الشروط المسبقة للتوصل إلى حل سياسي ســـلمي بـــذل جهد حازم لقمع جميع الأنشطة الإرهابية. ويطلب الممثل الخاص من الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، والقوة الدولية في كوسوفو، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي العمل الحثيث لإنهاء حالة التمرد ثم العمل مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلطات جمهورية صربيا لمعالجة المشاكل الإنسانية والاقتصادية والمشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان في المنطقة التي تساهم في الحالة الطارئة.

١٢٥- ويرحـــب المقرر الخاص بتعيين ممثل خاص جديد للأمين العام في كوسوفو، ويوصي بأن تجدد بعثة الأمم المـــتحدة في كوسوفو التزامها بتنفيذ ولايتها في مجال صيانة السلم وبناء المؤسسات وفقا لقواعد حقوق الإنسان وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤(١٩٩٩). ويحث على إيلاء انتباه عاجل للإطار القانوني، لا سيما اعتماد أنظمة توفر الحماية الدولية في نهاية المطاف للإجراءات القانونية المشروعة بما في ذلك القواعد الجديدة للاحتجاز قبل المحاكمة والحـــق في المـــثول أمـــام القضاء، والسير السليم للقضاء ونظام السجون في ضوء ما أثير من انتقادات وقدم من توصيات من قبل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ذاتها والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

١٢٦- يوصـــي المقـــرر الخاص بأن تقوم جميع الأطراف في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أي في الجبل الأسود وصـــربيا وكوســـوفو، بتنسيق جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار في البشر في المنطقة، واعتماد قواعد تشريعية مشـــتركة، وتـــبادل المعلومـــات والاستراتيجيات لإلقاء القبض على المتاجرين وردعهم، وإقامة هيئات مشتركة لمساعدة الضحايا.

- - - - -